

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٦٤

الجمعة، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠١٠-٢٠١١: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية،

لا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/74/L.91)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/74/L.91؟

اعتمد مشروع القرار A/74/L.91 (القرار ٣٠٥/٧٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يود أن يتكلم في سياق شرح

الموقف بشأن القرار المعتمد للتو.

السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تقدم شرحا للموقف فيما

يتعلق بالقرار ٣٠٥/٧٤. وتود الولايات المتحدة أن تشير إلى

أنها لا توافق على الإشارات إلى منظمة الصحة العالمية الواردة

في الفقرات الثانية عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في

مشروع القرار A/74/L.91، المعنون "تعزيز المكاسب والتعجيل

بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان

النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار،

وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/74/L.91، أصبحت

البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: أذربيجان،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا لعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/74/L.93.

السيدة رودريغس أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم ممثلي الاتحاد الروسي، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، جمهورية إيران الإسلامية، بليز، بروندي، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، كمنولث دومينيكا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السودان، سورينام، الصين، غرينادا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كمبوديا، جمهورية اتحاد ميانمار، نيكاراغوا وبلدي، كوبا.

نتشرف بتقديم الصيغة النهائية لمشروع القرار الجامع بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الوارد في الوثيقة A/74/L.92. وفي هذا الصدد، وبينما ننوه بكل الجهود والقيادة بشأن هذه المسألة من جانب الميسرين المشاركين المعينين، وكذلك بجهودكم وقيادتكم، سيدي، بصفتكم رئيس الجمعية العامة، فإننا مضطرون لأن نشير إلى ما يلي: على الرغم من أن وفود بلداننا شاركت بحسن نية في جميع المشاورات غير الرسمية وتحلت بروح بناءة طوال عملية التفاوض بروتها وتشاطرت العديد من المقترحات الملموسة، بصورة فردية ومشتركة على السواء، بما في ذلك بشأن الصياغة المتفق عليها، فإن الصياغة الحالية للفقرة ٢٠ من مشروع القرار A/74/L.92 لا تعالج الشواغل المشروعة لبلداننا بشأن الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19.

وما فتئت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي والأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فضلا عن العديد من المبعوثين الخاصين والمقررين الخاصين للأمم المتحدة، يعترفون بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19. وفي ضوء ذلك، تقترح وفودنا التعديل التالي لمشروع القرار A/74/L.92.

عشرة والسابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين من الدياحة وال فقرات ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ١٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٤ و ٤٠ و ٤١ و ٤٤ و ٤٧ و ٥٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق شرح الموقف بعد التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البند ٧ و ١٤ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ١٢٠ من جدول الأعمال في جلستها العامة الثالثة والستين، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ولكي تبت الجمعية العامة في مشروع القرار ومشروع التعديل، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ١٢٠ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البندان ١٤ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/74/L.92)

مشروع التعديل (A/74/L.93)

(تكلّمت بالإنكليزية)

فإننا نرجو أن يعرب جميع الممثلين عن دعمهم بالتصويت مؤيدين لمشروع التعديل المقترح لمشروع القرار A/74/L.92.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/74/L.92، بصيغته المصوبة شفويا، ومشروع تعديل وارد في A/74/L.93.

وقبل أن نمضي قدماً، أودّ أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ليندو (بليز) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. أولاً، أود أن أشكر سعادة السيدة أديلا راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، وسعادة السيد إيفان شيمونوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا، على جهودهما الممتازة طوال هذه العملية. على الرغم من التحديات والعقبات التي صادفناها ومواقف الاستقطاب التي تبنتها الوفود، فإن ذلك كان اختباراً لروح تعددية الأطراف وللنضالات التي نخوضها كمجتمع عالمي في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن الإجراء المتبع، وكذلك بشأن مضمون مشروع القرار A/74/L.92 المعروض علينا اليوم.

إننا نعترف بأن مشروع القرار تم التفاوض عليه في أوقات عصيبة وصعبة وفي ظل قيود لوجستية غير عادية. ولا شك أننا ما زلنا نجد موطئ قدم لنا حيث نعمل في الأمم المتحدة من خلال المنصات الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نتذكر أن الغرض من مشروع القرار هو بالتحديد معالجة الظروف الصعبة التي لسنا محصنين إزاءها جميعاً. إن تعددية الأطراف هي المفتاح لإيجاد الحلول المشتركة، ولذلك من المهم للغاية مواصلة اتباع نهج حكومي دولي شفاف وشامل للجميع في جهودنا. إن أهدافنا المشتركة تتطلب ذلك، والوفود الصغيرة بحاجة إليه.

تقترح وفودنا حذف الفقرة ٢٠ الحالية، التي تنص على ما يلي:

”ندعو إلى التعجيل بإزالة العقوبات التي لا لزوم لها من أجل ضمان الحصول بطريقة شاملة وعادلة وفي الوقت المناسب على جميع ما يلزم للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ من تكنولوجيات ومنتجات صحية أساسية جيدة النوعية وآمنة وفعّالة وميسورة التكلفة، بما في ذلك مكوناتها وسلاسلها، ومن أجل تحقيق الإنصاف في توزيع تلك التكنولوجيات والمنتجات؛“

ونقترح الاستعاضة عن الفقرة ٢٠ الحالية بالفقرة التالية:

”تحث الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية؛“

وهذه هي الصياغة الحرفية المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما هو مبين في الفقرة ٣٠ من القرار ١/٧٠.

(تكلّمت بالإسبانية)

ونظراً لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة خلال المشاورات، فإننا نعتقد أن الصياغة الدقيقة المقترحة لخطة عام ٢٠٣٠ والمتفق عليها بتوافق الآراء لتلك الوثيقة الهامة هي أفضل حل وسط ممكن في الظروف الراهنة.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار، فإننا ندعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع التعديل الذي عرضته، والذي نأمل أن يحظى بتوافق الآراء. وإذا طلب إجراء تصويت على مشروع التعديل،

طموحا في بعض الفقرات، مثل الفقرة ٤٠، بشأن تغير المناخ، يسرنا أن نرى أن معظم العناصر البالغة الأهمية التي ما فتئنا نرفع أصواتنا في الدفاع عنها قد تمت تغطيتها. ونحن مرتاحون لأنه يدعو إلى مواءمة الاستثمارات والسياسات المحلية مع خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وأنه يعترف أيضا بالحاجة إلى الإبلاغ عن المساهمات المحددة وطنيا أو استكمالها في عام ٢٠٢٠. وهذا أمر أساسي لتعزيز الانتعاش المرن الذي يدعو إليه الكثيرون منا والذي يكمل أهداف اتفاق باريس.

ومع ذلك، يجب أن نؤكد أهمية تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ليس من أجل التكيف والتخفيف فحسب، بل أيضا لمعالجة الخسائر والأضرار. وهذا أمر مهم بشكل خاص للبلدان التي تعاني بالفعل من خسائر وأضرار جراء تغير المناخ، بينما تكافح من أجل التصدي للجائحة والتعافي منها. ونشعر بخيبة الأمل لأن ذلك لم ينعكس صراحة في مشروع النص، ونود أن نسجل تلك الشواغل في المحضر.

وقد أثرت الجائحة على كل بلد في العالم، ومنذ بداية هذه العملية، أكد تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن أحد أعضائنا لا يزال يعاني بشكل غير متناسب في الاستجابة والتعافي بسبب المسار الانفرادي للتدابير المفروضة عليه، والتي ينبغي التصدي لها. وعلاوة على ذلك، ناشد الأمين العام، في آذار/مارس من هذا العام، بلدان مجموعة العشرين أن تتخلى عن الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة بلد ما على التصدي للجائحة. ولا يزال من غير المعقول ألا تصدر الجمعية العامة إعلانا بشأن هذه المسألة في مشروع قرار يهدف إلى التصدي للتحديات التي يواجهها جميع الناس، والتي تفاقمت بسبب هذه الجائحة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، من المهم أن نتذكر لماذا انضمنا إلى هذه المؤسسة الموقرة وهدفنا الجماعي المتمثل في معالجة الأزمات القائمة والناشئة التي نواجهها اليوم.

وقد جاء مشروع القرار هذا نتيجة لاعتراف جميع الدول الأعضاء بضرورة اتباع نهج منسق ومتسق لمعالجة الآثار البعيدة المدى للجائحة كوفيد-١٩. فما بدأ كأزمة صحية قد تضخم وتحول إلى كارثة اجتماعية واقتصادية، حيث يجد الكثيرون منا أنفسهم على شفا حالة طوارئ إنسانية ما. وتُرسخ آثار ذلك على النظم الصحية والأمن الغذائي والقدرة على تحمل الديون الضعف والفقر. وبات تنفيذ جداول أعمالنا الإنمائية - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ- أمرا حتميا بقدر أكبر. وإننا مذهولون لأن يصبح مجرد الاستشهاد بهذه الوثائق أمرا مُسمما للأجواء بهذه الدرجة. فإن لم نستشهد بالاتفاقات التي أبرمناها قبل خمس سنوات فقط والالتزامات التي كررناها في العام الماضي، فماذا إذن؟

ومن الموثق جيدا أن البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تجد نفسها في موقف لا يمكن تصوره ولا تحسد عليه خلال هذه الأزمة. غير أنه، ولغرض تسجيل الموقف، يؤكد تحالف الدول الجزرية الصغيرة من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية آخذة في الانهيار. إننا نواجه مشاكل عصبية. وأنظمتنا الصحية تعاني؛ واقتصاداتنا تنهار؛ وشعوبنا تواجه مستقبلا غامضا ولم نعد بحاجة إلى كلمات جوفاء وتطمينات. نحن بحاجة إلى دعم الدول الأعضاء وإلى إجراءات ملموسة قابلة للقياس. ومما يثير القلق أننا نجد أنفسنا نساوم حتى من أجل الحصول على اعتراف واه. إن هذا أمر غير إنساني على الإطلاق.

ويرى تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن العديد من هذه المسائل، رغم أنها مشمولة بمشروع القرار، فإنه لا يشار إليها بطريقة من شأنها أن تدرأ الأزمة التي لا تزال تتكشف. ولكن لا يخطئ أحد: إننا لم نأت إلى هنا كي نفسد عليكم خططكم. إننا ندرك ونقدر هذا الجهد. وبينما كنا نود أن نرى صياغة أكثر

وعلاوة على ذلك، تشمل الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي نظاماً للاستثناءات. وينطبق نظام الإعفاءات هذا أيضاً في سياق أزمة مثل الأزمة الحالية التي تسببها جائحة كوفيد-١٩. وعلاوة على ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي متابعة المسألة عن كثب، وهو مستعد دائماً للاستماع إلى ملاحظات الخبراء على أرض الواقع، بما في ذلك أي حاجة إلى اتخاذ تدابير تخفيف.

والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء منخرطون، وسيظلون منخرطين، مع الشركاء. لقد أصدرنا توجيهات ونظمنا مناسبات وكلفنا بإجراء دراسات لضمان ألا تحد الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب من الحيز الإنساني ولضمان إيجاد حلول محورها الناس.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يشرفنا أن نشير إلى مشروع القرار المتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، الوارد في الوثيقة A/74/L.92. في البداية، نود أن نعرب عن تضامننا مع جميع الأسر في جميع أنحاء العالم التي فقدت أحباءها نتيجة لهذه الجائحة وتعاني من كوفيد-١٩، وما يترتب على ذلك من مضاعفات وتعقيدات.

ونود أن نشكر الميسرين المشاركين لهذه العملية على جهودهما فيما يتعلق بمشروع القرار. ومع ذلك، من المؤسف أنه لم يكن من الممكن أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بمسألة هامة كمسألة التدابير القسرية الانفرادية، والتي اتخذت الجمعية العامة بشأنها قرارات عديدة تدعو إلى وضع حد لهذه التدابير غير القانونية.

لقد كان وفد بلدنا مرناً للغاية خلال عملية التفاوض برمتها، ليس فقط فيما يتعلق بمشروع القرار هذا، بل أيضاً بالنسبة لجميع مشاريع القرارات الأخرى التي قدمت في إطار إجراء عدم الاعتراض، واقترح صيغة بديلة، بما في ذلك فقرة متفق عليها من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب على البلدان التي تفرض تدابير قسرية من جانب واحد أن

السيدة غوبل (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أن أدعو إلى التصويت على مشروع التعديل A.74/L.93. كما آخذ الكلمة لأقدم تعليل التصويت التالي.

يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وسنمتنع عن التصويت على مشروع التعديل للأسباب التي شرحناها مراراً خلال المفاوضات. وقد أظهرنا مرونة بالغة طوال المفاوضات، ونحن على استعداد لقبول مختلف النصوص التي اقترحها المنسقون، فضلاً عن النص الذي قدمه رئيس الجمعية العامة. ومع ذلك، لا يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونؤيد مشروع التعديل في سياق مشروع القرار الشامل A/74/L.92، بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

واسمحوا لي أن أشدد على أن الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي تستخدم كجزء من سياسة شاملة تهدف إلى التأثير على التطورات السياسية والأمنية في بلدان ثالثة، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والسياسات العدوانية ضد السكان المدنيين، فضلاً عن المسائل العالمية الأخرى، مثل مكافحة الإرهاب، وانتشار الأسلحة الكيميائية، والتهديد بالهجمات الإلكترونية. ويجب أن تتماشى أي تدابير لمكافحة الإرهاب مع الالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. إن جزاءات الاتحاد الأوروبي محددة الأهداف وتستهدف المسؤولين عن السياسات أو الإجراءات، مع تجنب أي آثار إنسانية ضارة أو عواقب غير مقصودة على الأشخاص غير المستهدفين، ولا سيما السكان المدنيين أو البلدان المجاورة. وهذا النهج المحدد الأهداف لا يتعلق بالفعالية فحسب، بل إنه يعكس أيضاً المبادئ الرئيسية التي توجه الاتحاد الأوروبي في استخدام الجزاءات، ولا سيما الامتنال للقانون الدولي وحقوق الإنسان والتناسب. ومن حيث المبدأ، عندما تشمل الجزاءات قيوداً على الصادرات، فإن هذه المحظورات لا تشمل تصدير الأغذية والأدوية والمعدات الطبية.

نيسان/أبريل، فإن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لا تعرقل الكفاح العالمي ضد كوفيد-١٩. فهي تواصل القيام بدور لا غنى عنه في مكافحة انتهاكات القانون الدولي والانتشار، والتصدي لتدفق الأسلحة إلى مناطق الحرب، ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، واستهداف المفسدين لعمليات السلام.

وإذ نخطط علما بموقف الاتحاد الأوروبي، أود أن أؤكد أن الجزاءات لا تزال أيضا هامة من أجل استعادة احترام القانون الدولي. لا توجد اليوم جزاءات تتعارض مع القانون الدولي. ولا توجد أي جزاءات في أي مكان تهدف إلى التقليل من قدرة الدول على حماية شعوبها من جائحة كوفيد-١٩ أو المشاركة في الجهود العالمية المبذولة لتخطي الأزمة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ترفض أوكرانيا محاولات المراوغة التي تقوم بها بعض الدول لرفع الجزاءات المفروضة من أجل وقف الأنشطة غير القانونية. وينبغي أن يعتبر استخدام الجائحة لأغراض سياسية وفي النداءات المطالبة برفع الجزاءات تلاعبا مشينا ومحاولة لاستغلال معاناة الملايين من الناس سعيًا وراء مصالح ذاتية لتحقيق أهداف أنانية. وليس السبيل الوحيد لزوال الجزاءات هو إلغاؤها بذريعة الحاجة إلى مواجهة جائحة عالمية جديدة ومكافحتها بل في ضمان التنفيذ التام لميثاق الأمم المتحدة والوقف الكامل للانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك العدوان المسلح والاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن الطعن في الجزاءات أو تغييرها أو إلغاؤها كلية، وينبغي ذلك، إذا أزيلت الأسباب الكامنة وراء فرضها وتنفيذها واستعادة احترام القانون والنظام الدوليين. ومن شأن أي شيء آخر أن يرقى إلى مستوى الاسترضاء تحت ذريعة زائفة.

السيد شاهين (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تشكركم مصر، السيد الرئيس، على جهودكم الدؤوبة. وكذلك نشكر سفير أفغانستان وسفير كرواتيا على المشاركة في تيسير مشروع

توقف فوراً أعمالها غير القانونية. فهي تعلن نفسها بلدانا وصية على نحو يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مما يزيد من حدة الفقر وعدم المساواة. وتنفيذ هذه التدابير في أوقات الجائحة يثير عدم شرعيتها إلى حد يصل إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية. ومن المهم إظهار الوحدة والتضامن من أجل التغلب على هذه الجائحة التي لها آثار وهي مصدر معاناة عالمية للجميع، ولا سيما في البلدان النامية. ويجب علينا أيضا أن نعترف بالآثار السلبية لتلك الجزاءات الأحادية الجانب على هذه البلدان. وهي تشكل عقبة حقيقية أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقضاء على الفقر.

ولكل هذه الأسباب، شاركت نيكاراغوا في تقديم مشروع التعديل A/74/L.93، الذي قدمته كوبا، ونشكرها على ذلك بالنيابة عن ٢٠ بلدا، لكي يعكس مشروع القرار A/74/L.92 بشكل كامل تعددية الأطراف والتعاون والتضامن اللازمين للتغلب بنجاح على كوفيد-١٩.

السيد إيلنيتسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تأسف أوكرانيا لقرار تقديم مشروع التعديل A/74/L.93 للفقرة ٢٠ من مشروع القرار A/74/L.92. وفي هذه المرحلة، يقوض مشروع التعديل هذا جهود الميسرين المشاركين الرامية إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

تشكل مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تحديا لم يسبق له مثيل يتطلب الوحدة والتعاون والتضامن على الصعيد العالمي. ومن المؤسف استخدام بعض الجهات الفاعلة الجائحة لصرف الانتباه عن المخاطر والتحديات الخطيرة الأخرى القائمة التي تهدد السلام والأمن العالميين. ونشهد اليوم محاولات من بعض الدول لإقناع المجتمع الدولي بأن الجزاءات تحد من قدرتها على التصدي لكوفيد-١٩. وتلك ادعاءات مصطنعة ولا أساس لها من الصحة. وكما أكد البيان الذي أدلى به الممثل السامي جوزيب بوريل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في ٣

القرار A/74/L.92. لقد كانت بالفعل عملية طويلة وشاقة، المؤيدون: جرت في ظروف لم يسبق لها مثيل.

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوروندي، كابو فيردى، كمبوديا، الكامبيون، تشاد، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، مصر، إريتريا، فيجي، غابون، غامبيا، غرينادا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، صربيا، سيراليون، سنغافورة، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوروغواي، فييت نام، زمبابوي.

المعارضون:

دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، كندا، شيلي، كولومبيا، إكوادور، جورجيا، إسرائيل، اليابان، جمهورية كوريا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلطادور، إستونيا، إيسواتيني، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا،

وتؤيد مصر مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/74/L.93، كما قدمتها كوبا. ونرى أن النص المقترح يستند إلى صيغة متفق عليها للوثيقة A/70/1 المعنونة "تحويل علمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

السيد ريد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمرت المملكة المتحدة في السعي طوال هذه العملية إلى تحقيق توافق في الآراء، وأظهرت مرونة كبيرة. وظللنا دائما نستشهد، طوال المفاوضات التي لم يتسن فيها التوصل إلى توافق في الآراء، بأحدث مثال على الصيغة المتفق عليها من جمعية الصحة العالمية التي تتصل مباشرة بأزمة مرض فيروس كورونا (COVID-19). ولهذا السبب أيدنا النص الذي عممه الميسران المشاركان أمس تأييدا كاملا.

ولذلك، فإننا نأسف لأن بعض الدول الأعضاء استخدمت هذا النص لتحقيق مكاسب سياسية وقررت تعطيل توافق الآراء في آخر لحظة باقتراح مشروع التعديل A/74/L.93 الذي سيخل بالتوازن في النص ويمنع الجمعية العامة من التحدث بصوت موحد واحد بشأن كوفيد-١٩. ولذلك السبب، ستصوت المملكة المتحدة معارضة مشروع التعديل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

وقبل أن نبت في مشروع القرار A/74/L.92، كما تم تصحيحه شفويا، ينبغي للجمعية العامة، وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، أن تبت أولا في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/74/L.93.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان،
جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية،
جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية
مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رواندا،
رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر
غرينادين، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا،
سنغافورة، سورينام، السويد، سويسرا، شيشيل، شيلي،
صربيا، الصين، طاجيكستان، غابون، غينيا، فرنسا،
الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، فييت
نام، قبرص، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا،
كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، لاوس،
لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة،
مالي، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا،
موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج،
النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند،
هندوراس، هونغاري، هولندا، اليابان، اليونان.

المعارضون:

العراق، ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة،
إريتريا، باراغواي، البحرين، البرازيل، الجزائر، الجمهورية
العربية السورية، جيبوتي، السودان، غيانا، غواتيمالا،
غيانا، كوت ديفوار، مدغشقر، مصر، النيجر، نيكاراغوا،
نيجيريا، اليمن

اعتمدت الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/74/L.92، بصيغتها المنقحة شفويا، بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ٣ أصوات، وامتناع ٢٥ عضوا عن التصويت.

إيطاليا، الأردن، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، زامبيا.

اعتمد مشروع التعديل A/74/L.93 بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل ١٣، مع امتناع ٦٠ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أبلغت الولايات المتحدة الأمانة العامة بأنها تطلب التصويت على كل من الفقرة ٧ من المنطوق والفقرة ٣٤ من المنطوق قبل أن نبت في القرار برمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرتين ٧ و ٣٤ من منطوق مشروع القرار A/74/L.92. وبما أنه لا يوجد اعتراض على هذا الطلب، سأطرح تلكما الفقرتين للتصويت أولاً، الواحدة تلو الآخر.

أجری تصویت مسجل .

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتان، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكيا، توغو، تونس،

المؤيدون:

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة تعليلاً للتصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلاً للتصويت أو شرح الموقف بشأن القرار المتخذ لتوه.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في تعليل التصويت بعد التصويت.

أود بداية أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس والمثلة الدائمة لأفغانستان، أديلا راز والممثل الدائم لكرواتيا، السفير إيفان سيمونوفيتش، لما بذلاه من جهود مخلصه والتزامهما المستمر بصفتهم الميسرين المشاركين للقرار ٣٠٦/٧٤ المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)" وأهنتكم على اعتمادها.

ولكننا نأسف لعدم قبول التعديل الذي أدخله وفد بلدنا على الفقرة ١٩، الذي يؤكد ضرورة الامتثال للقانون الدولي والمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ بواسطة الأمم المتحدة على النحو الوارد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ولا سيما القرار ١٨٢/٤٦. وعليه، يسجل وفد بلدي تحفظه إزاء الفقرة ١٩ من القرار المذكور.

السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): صوتت المكسيك مؤيدة للقرار ٣٠٦/٧٤ المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا" لأنها تعتقد أنه كان من الأهمية بمكان أن تستجيب الجمعية العامة بفعالية وفي الوقت المناسب لذلك التحدي العالمي الذي لا يضر بصحة شعوبنا فحسب بل يسبب الضرر أيضا باقتصاد بلدانا وغذائنا وتنميتها. ونود أن نشكر الممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا على تفانيهما والتزامهما بهذه المهمة.

كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، مصر إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا المتحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، مقدونيا الشمالية، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سوريا، جمهورية سوريا، تيمور - ليشتي، توغو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فييت نام، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

هنغاريا، أوكرانيا

اعتمد مشروع القرار A/74/L.92 بصيغته المصوبة والمعدلة شفويا بأغلبية ١٦٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٣٠٦/٧٤).

تقدما فعليا فيما يتعلق بالذي وافقت عليه جمعية الصحة العالمية. ونرحب بعدم حدوث انتكاس في هذه المسألة. بيد أن بلدنا سيواصل الدعوة بقوة إلى أن يصبح اللقاح صالحا عالميا من خلال التعاون والتضامن.

وفيما يتعلق بالإشارات إلى الصحة الجنسية والإنجابية تكرر المكسيك ما سيذكره قريبا ممثل أستراليا باسم مجموعة من البلدان مشيرا إلى أن الفقرة ٧ التي طرحت للتصويت هي صيغة متفق عليها ومتسقة مع الهدف ٥-٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتود المكسيك أن تؤكد أن أي وفد يفسر خطأ خدمات الصحة الجنسية والإنجابية على أنها أمر قد يعني الأذى البدني مخطئ من الناحية العملية في تفسيره. وبالإضافة إلى ذلك فإن من الغموض عدم إجراء تعديل تحريري على الفقرة ٦ لاستخدام الصيغة المتفق عليها فيما يتعلق بصحة الأم والطفل.

وأخيرا، ترى المكسيك أنه يمكن أن تكون هذه الوثيقة أكثر طموحا بكثير عندما يتعلق الأمر بمسألة العمال المهاجرين والتحويلات المالية. ولم يسمع بلدي أي اعتراض على تعزيز هذه الصيغة خلال المفاوضات. وليس هذا مستغربا نظرا لأن التحويلات تبلغ ثلاثة أضعاف قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية. فالعمال المهاجرون عناصر فاعلة في التنمية المستدامة ويسهمون في بلدان منشئهم وبلدان المقصد. ونأمل أن تسود الشفافية وصنع القرار على أساس الأدلة والإحصاءات في المناسبات المقبلة.

السيدة بوجياري (هنغاري) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، والميسرين المشاركين الممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا على عملهما الشاق وجهودهما.

تود هنغاري أن تؤكد موقفها الوطني إزاء القرار الجامع ٣٠٦/٧٤ بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ومن المؤسف أن القرار يسعى إلى إعطاء انطباع مضلل بأن الجائحة لا تؤثر على المجتمع بأسره بالطريقة نفسها. وبدلا من

بيد أننا نأسف لأوجه القصور الموضوعية في النص، علاوة على بعض المسائل الإجرائية.

أولا، إن لدى المكسيك انطبعا بأن هناك تسرعا لا داعي له في المضي نحو اعتماد الصيغة النهائية لهذا القرار الجامع. وترى المكسيك أنه كان من الطبيعي أن تعتمد هذه الوثيقة التي تم التفاوض عليها باستمرار على مدى عدة أشهر باعتبارها نتيجة للدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين. وكان من شأن ذلك أن يؤدي إلى إنشاء آلية متابعة للدورة الاستثنائية، وربما كان من شأنها أن تنفادى اعتماده بطريقة متعجلة في نهاية هذه الدورة.

وترى المكسيك أن توافق الآراء مرغوب فيه دائما ولكن ينبغي ألا يكون مقيدا أبدا فيما يتعلق بإمكانية التوصل إلى اتفاقات طموحة. ولا يعني توافق الآراء الإجماع بأية حال.

وسنشرح الآن بعض أوجه القصور في الوثيقة التي كان من الممكن في رأينا تجنبها من خلال الحوار السياسي.

ولا تتسق الفقرة الحادية والعشرون من الديباجة والفقرة ٢٢ من المنطوق مع بعضهما بعضا. وكان ينبغي إدراج قائمة الفئات الضعيفة على نحو منصف في كلتا الفقرتين على أساس قائمة الفئات الضعيفة الواردة في الفقرة ٢٣ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. من يخسر من هذا؟ بمن في ذلك جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكبار السن والشعوب الأصلية واللاجئون والمشدودون داخليا والمهاجرون؟ إنهم جميعا خاسرون. وفي حين تأخذ الفقرة ٢١ على النحو الواجب في القائمة المتفق عليها عالميا، فمن المؤسف جدا أن يعاني هؤلاء الناس نتيجة للموقف الفريد الذي اتخذته أحد الوفود.

وفيما يتعلق بالفقرتين ١٢ و ١٣ بشأن الحصول العادل على لقاح محتمل، تؤكد المكسيك على ضرورة ضمان أن يكون اللقاح صالحا عاما للجميع. وتعتقد المكسيك أن النسخة التي سبق تميمها من الوثيقة كانت أكثر طموحا وأنها أحرزت

ويود وفد أوروغواي أن يشير إلى المسألة المتعلقة بالفقرة ٢٠ بعد التصويت، رغم أننا كنا نفضل إثارة بعض النقاط قبل التصويت. ونعتقد أن هذا الشرح سيساعد بطريقة ما في تفسير معنى بعض الفقرات المعنية. كما قلت من قبل، كانت لدينا مسألة إجرائية أو رسمية، كنا نود مناقشتها. ما كان حتى اليوم الفقرة ٢٠ من المنطوق، كما طرحها الميسران المشاركان وأيدتهما أوروغواي، كان له ما يبرره لأنه يعالج على النحو المناسب العقبات والتجاوزات والانحرافات التي قد تنشأ في توزيع الإمدادات والتكنولوجيات الطبية الضرورية لمكافحة مرض فيروس كورونا بشكل آمن ومنصف. يجب إزالة هذه العقبات لأنها تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان. وكان من المستحيل أن تستند الفقرة، بالصياغة التي وضعت بها سابقاً، إلى صيغة متفق عليها لأنها تشير إلى حالة جديدة غير مسبقة على الإطلاق.

وفيما يتعلق بالفقرة الجديدة المقترحة ٢٠، التي اعتمدت في نهاية المطاف، من الواضح جداً أنها تشير إلى اتخاذ وتنفيذ تدابير انفرادية تتعارض مع القانون الدولي. وإدراجها جاء في وقته. وعلاوة على ذلك، فإن صياغتها تتماشى مع الصياغة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلى الرغم مما قلته للتو، فقد فهمت أوروغواي أن إدراج الفقرة ٢٠ الجديدة لن يقوض الفقرة السابقة كما عرضها الميسران المشاركان، لأنهما أشارا إلى سيناريوهات أو حالات ليست هي نفسها تماماً، أو بالأحرى إلى مجموعة من الحالات التي ينبغي النظر فيها لأنها غير متعارضة. ولهذا السبب كنا نود أن نتاح لنا الفرصة للنظر في الجوانب الإجرائية، أو لتلقي المشورة أو التوجيه قبل التصويت، أو كنا نفضل أن ندرج فقرتي المنطوق كليهما، سواء كفقرات فرعية أو فقرات منفصلة، لأننا ندرك أن الصياغة الأصلية التي وردت من الميسرين المشاركين تشير إلى حالات لا ينبغي إغفالها في الوصف أو حذفها منه.

السيدة جويل (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود الآن أن أقدم تعليل تصويتنا على الفقرة السابعة من القرار ٣٠٦/٧٤.

ذلك يسلط القرار الضوء على الصعوبة التي تواجهها الفئات الاجتماعية المختارة عشوائياً، بما في ذلك على المهاجرين واللاجئين. ونرى أن لجائحة "كوفيد-١٩" تأثيراً كبيراً على الحياة اليومية لجميع المواطنين. وعليه، ينبغي أن نتجنب التمييز بجميع أشكاله في هذا الصدد.

ولهذه الأسباب تنأى هنغاريا بنفسها عن مضمون الفقرتين ٢١ و ٢٥ من القرار وتود أن تؤكد مرة أخرى أن الانتشار غير الضروري للقرارات ذات الصلة بكوفيد-١٩ لا تسهم في إيجاد حلول فعالة للأزمة الراهنة. وينبغي أن نركز على اتخاذ التدابير الملموسة.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا على قيادتهما بشأن القرار الجامع ٣٠٦/٧٤ وعلى جهودهما الدؤوبة خلال المفاوضات بشأن النص.

ونعتقد أن النص الذي طرحه الميسران المشاركان كان نصاً شاملاً ومتوازناً. وقد شعرنا بخيبة أمل جراء التعديل الذي طرح على الفقرة ٢٠ من مشروع القرار الجامع، والذي عرض للخطر التوازن الدقيق للنص الذي توصل إليه الميسران المشاركان، ولذلك صوتنا ضد القرار. ومن المؤسف جداً أن بعض الوفود فضلت تجاهل جهود الميسرين المشاركين والصياغة التوفيقية التي طرحها في الفقرة ٢٠، مع العلم أن ذلك سيحول دون اعتماد القرار بتوافق الآراء. ولا تزال إسرائيل ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي في مكافحة مرض فيروس كورونا.

السيد بيرموديث ألفاريز (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): أولاً، كان يفضل اعتماد القرار ٣٠٦/٧٤ بتوافق الآراء. ثانياً، أكرر الإعراب عن امتنان وفدنا للميسرين المشاركين من أفغانستان وكرواتيا، اللذين نجحا في صياغة نص حظي بتوافق الآراء في معظم الوقت حتى هذه اللحظة، وساهمت فيه جميع الدول الأعضاء بنشاط. وكان توجيهكم أيضاً، سيدي، مهماً جداً في المفاوضات.

وأود الآن أن أتلو بياناً عن القرار ككل. يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وكذلك جمهورية مولدوفا.

نود أن نبدأ بالإشادة بقيادتكم، سيدي الرئيس، طوال فترة التعليق غير المسبوق للجلسات بالحضور الشخصي في المقر على مدى الأشهر الستة الماضية. إنكم لم تكفلوا فقط استمرارية أعمال الجمعية العامة في ظروف استثنائية؛ بل وحافظتم على سير أعمالها بشكل منظم واتساق سياساتها، وذلك أساساً من خلال مبادرة التوصل إلى قرار شامل يشمل جميع جوانب أزمة كوفيد-19 والاستجابة المنسقة المتوقعة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. كما نعرب عن امتناننا للميسرين المشاركين، السفير سيمونوفيتش والسفير راز، ولفريقيهما على الجهود الدؤوبة الرامية إلى معالجة شواغل جميع الأعضاء.

وعندما بدأ مشروع القرار الجامع، كان كثيرون تساورهم الشكوك بشأن التغييرات على وضع الصيغة النهائية لنص تقبله جميع الدول الأعضاء. وطوال مختلف الاجتماعات المفتوحة، وعملية التشاور الشفافة، فضلاً عن عدد من المشاركات الأكثر تحديداً لمحاولة تضيق هوة الخلافات المتبقية، جسد السفير سيمونوفيتش والسفير راز التعاون والوحدة المطلوبين من المجتمع الدولي في هذه الأوقات العصيبة.

وقد عمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع الشركاء بروح من التوافق للسماح للجمعية العامة باتخاذ القرار ٧٤/٣٠٦ بتوافق الآراء. ونحن مقتنعون أنه بالنظر إلى الأثر العالمي لكوفيد-19، الذي يؤثر على جميع مواطنينا، فإننا بحاجة إلى استجابة موحدة من الجمعية العامة، مع التشديد على الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في التصدي للجائحة وعواقبها المباشرة، وأيضاً في التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. نأسف أسفا عميقاً لقرار إجراء تصويت على الفقرة ٧ من المنطوق. إن التصويت على القرار المعروض علينا أرسل إشارة خاطئة بشكل مروع إلى الناس في جميع أنحاء العالم وبشأن التزامنا بتوفير استجابة موحدة للجائحة فيروس كورونا (COVID-19).

ونعتقد أن ممثلي أفغانستان وكرواتيا أدارا المفاوضات بشأن القرار بطريقة حثيثة وعادلة وشفافة، ونثني عليهما على الجهود الصادقة التي بذلها لتجسيد الآراء المختلفة التي أعرب عنها بشأن هذه المسألة.

وكما أوضحت منظمة الصحة العالمية، فإن تعطل إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية بسبب كوفيد-19 كان له أثر كبير على حياة ملايين النساء في جميع أنحاء العالم. ينطوي عدم الحصول على هذه الخدمات على خطر عكس مسار التقدم الذي تحقق على مدى عقود، وتفاقم وفيات وأمراض النساء أثناء فترة الأمومة، وزيادة معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن هذه الحالة الطارئة.

كان الاتحاد الأوروبي يؤيد إشارات أقوى بكثير في النص بأكمله. ومع ذلك، فإننا ندرك أن ممارسة الجمعية العامة هي اللجوء إلى استخدام أحدث صياغة متفق عليها عندما لا يكون هناك اتفاق على صيغة بديلة. وتستند الفقرة ٧ من المنطوق إلى صيغة متفق عليها من قرار الجمعية العامة ١٤٧/٧٣ بشأن الناسور، الذي قدمته مجموعة الدول الأفريقية.

وقد تمكن أعضاء الأمم المتحدة، الذين كان لدى العديد منهم آراء متباينة بشأن المسألة قيد النظر، دائماً من الاتفاق على هذه الصيغة. وهذا يوضح مدى دقة صياغة تلك الفقرة المتوازنة والقديمة العهد. ولهذا الأسباب، صوتنا لصالح الإبقاء على الفقرة ٧ من المنطوق في النص.

نحو طُموح لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث أمر لا غنى عنه، سواء لمنع الأمراض الحيوانية المصدر في المستقبل أو لزيادة قدرتنا على الصمود أمام الصدمات العالمية في المستقبل. إن إعادة البناء على نحو أفضل يجب أن تعني أيضاً البناء الأكثر ملائمة للبيئة.

وأخيراً، من المهم الاعتراف بالدور الهام الذي تؤديه التكنولوجيا الرقمية في التخفيف من حدة الأزمة، وإظهار إمكاناتها، ولكن من المهم أيضاً توضيح التحديات المرتبطة بها، مثل الفجوة الرقمية والمخاطر التي تشكلها التكنولوجيا الجديدة. ونأسف لأن عدداً من الدول الأعضاء يرى أن من الضروري إدخال تعديل على الفقرة ٢٠، على الرغم مما أظهرناه من مرونة بالغة بشأنها، حيث كنا على استعداد لدعم الاقتراح النهائي للمنسقين.

إننا نؤيد بقوة اتخاذ هذا القرار الهام على الرغم من عيوبه، ونأخذ في اعتبارنا ضرورة إرسال رسالة قوية وموحدة من الجمعية العامة في مواجهة هذه الأزمة.

السيد فايفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أدلي بتعليق إجرائي بصفتي الوطنية، بأن أطلب إلى الأمانة العامة أن تنظر، وهي تقدم مشورتها الإجرائية، فيما إذا كان من الأفضل اعتماد ممارسة الإدلاء بالبيانات قبل إجراء التصويت، بحيث تستفيد الدول من إسهامات الآخرين عند النظر في تصويتها.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكركم، سيدي، على قيادتكم خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، وعلى وجه الخصوص الأشهر الستة التي كانت صعبة للغاية. ولن يفوتني أيضاً أن أقر بالعمل الهائل الذي قام به السفيران أديل راز وإيفان سيمونوفيتش في الوصول بنا إلى هذه النقطة اليوم بشأن القرار ٣٠٦/٧٤.

وسأقدم الآن تعليلاً للتصويت على الفقرة ٧. وأدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء الـ ٤٢ التالية: الأرجنتين، إسبانيا،

ولذلك، فقد قدمنا تنازلات كبيرة في عدد من المجالات التي كنا نفضل أن تكون أكثر طموحاً نظراً لأهميتها في سياق كوفيد-١٩ والتعافي منه، بدءاً من المناخ والبيئة إلى حقوق الإنسان والمجتمع المدني بشأن الفقرة ٢٠ من المنطوق، حيث أظهرنا أقصى قدر من المرونة، لكننا كنا على استعداد لقبول النص الذي قدمه الميسران المشاركان. كما نشكر الدول الأعضاء على الروح البناءة إلى حد كبير التي جرت بها المفاوضات، ونسلم بالتأكيد بالتنازلات التي قدمتها الوفود الأخرى. ونعتقد، عموماً، أن مشروع القرار وثيقة شاملة ومتوازنة تجسد بدقة مختلف وجهات نظر الدول الأعضاء، وتعالج أهم التحديات التي يواجهها العالم، وتهيئ الظروف اللازمة لتعزيز قدرة المجتمع الدولي على العمل، بما في ذلك عن طريق دعم مبادرات الأمين العام والأمم المتحدة المتعلقة بمرض كورونا.

وفي حين كنا نود أن نُشير بقوة إلى حقوق الإنسان، فإننا نعترف بالجهود التي يبذلها المنسقان المشاركان لإيجاد توازن بين المواقف المختلفة التي أعرب عنها بشأن هذه المسألة. إن جائحة فيروس كورونا تؤثر على الجميع وعلى كل جانب من جوانب حياتنا، ولكن ليس بشكل متجانس. فهي تزيد من أوجه عدم المساواة القائمة بين البلدان وداخلها. ويدعو القرار المجتمع الدولي بحق إلى توحيد قواه لمكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز والعنصرية وكره الأجانب في سياق الاستجابة لمرض كورونا، وإلى عدم ترك أحد خلف الركب. لقد حان الوقت لنا كي ننحي الخلافات جانباً ونقف جميعاً وراء هذه القضية الأكبر.

كما أن من الأساسي الاعتراف بالدور المحوري لمنظمة الصحة العالمية، وكذلك الإشارة إلى نهج توحيد الأداء في مجال الصحة التي يكتسي أهمية لدرء المخاطر الصحية في المستقبل، بما في ذلك الأمراض الحيوانية المصدر على وجه الخصوص.

ونؤيد بقوة الأحكام التي تجسد الحاجة إلى التصدي الكامل لحالات الطوارئ المناخية والبيئية، حتى لو كنا نفضل صياغة أقوى في ذلك الصدد. إن التصدي على وجه الاستعجال وعلى

٢٠٣٠ بكفالة حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. ومن المؤسف للغاية أننا نشهد اليوم محاولة لزعزعة توافق الآراء والتوازن بشأن هذه المسائل. ففي حين تمس الحاجة إلى التعاون والتضامن الدوليين أكثر من أي وقت مضى، بات من الضروري ألا نراجع عن التزاماتنا المشتركة. ويجب ألا نقبل محاولات تقويض الأطر المعيارية التي يقوم عليها عملنا.

ومرة أخرى، نعرب عن أسفنا لاضطرارنا إلى التصويت على هذه المسائل في الجمعية العامة اليوم، ولكننا نشكر الوفود على دعمها لحقوق النساء والفتيات في التصويت تأييداً للإبقاء على الفقرة السابعة من المنطوق في النص.

السيد بوبوليسيو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وفدي أفغانستان وكرواتيا بوصفهما الميسرين المشاركين للقرار ٣٠٦/٧٤، المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)"، على جهودهما للتوصل إلى نص قائم على توافق الآراء يجسد بشكل كاف الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة الخطيرة.

وقد أيدنا هذه المبادرة الهامة منذ بدايتها. ونعتقد أن التصدي للجائحة وآثارها الخطيرة في جميع أنحاء العالم يتطلب بالضرورة استجابة منسقة تستند إلى مبادئ التعاون والتضامن الدوليين. ولهذا السبب شاركنا بنشاط في المفاوضات بمقترحات بناءة وسعينا إلى التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المسائل الحساسة. ونود أن نؤكد على أن بيرو دعت دائماً طوال المفاوضات إلى اعتبار لقاح مرض فيروس كورونا منفعة عامة عالمية، تمشياً مع نداءات الأمين العام والبيانات التي أدلى بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والعديد من زعماء العالم.

وهذا النهج ليس إثارياً بحتاً؛ بل إن الدافع وراءه هو الفوائد الملموسة للبشرية جمعاء لكون هذا النهج الاستراتيجية الواقعية الوحيدة لدحر هذا المرض. فسيظل خطر حدوث

إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كندا، كوستاريكا، لايفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، هولندا، اليابان، اليونان، وبلدي أستراليا.

ونحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، وللممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا على قيادتكم بشأن القرار وعلى الطريقة المفتوحة والبناءة التي تم بها تيسير النص. ونأسف للخروج عن توافق الآراء بشأن القرار، لا سيما بالنظر إلى أهمية كفالة استجابة عالمية موحدة لمرض فيروس كورونا.

وكما لوحظ في موجز السياسات الذي أصدره الأمين العام بشأن أثر مرض فيروس كورونا على المرأة، فإن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية معرضة بوجه خاص لخطر إسقاطها من الأولويات في الاستجابة لمرض كورونا والتعافي منه. وهذا يمثل خطراً كبيراً يتمثل في تفاقم الوفيات والأمراض التنفسية وزيادة معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. ووفقاً للتقارير، فإن انخفاض استخدام خدمات الرعاية الجنسية والصحية بنسبة ١٠ في المائة نتيجة للاضطرابات المرتبطة بمرض كورونا سيؤدي إلى ٢٨ ٠٠٠ حالة وفاة أمومية إضافية و ١٦٨ ٠٠٠ حالة وفاة للمواليد. إن هذه الوفيات مأساة إنسانية وانتهاك لحقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

ونقر بأن هذه المسائل يمكن أن تكون حساسة، ولكن مصطلحات مثل "الصحة الجنسية والإنجابية" و "الحقوق الإنجابية" قد استخدمت لتشمل طائفة واسعة من المنظورات. وقد اتفقنا جميعاً منذ منتصف التسعينيات على أهمية الصحة الجنسية والإنجابية. والتزمنا جميعاً في خطة التنمية المستدامة لعام

العالمية في إطار الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها الأمم المتحدة دور معترف به عن حق.

ويسر وفد بلدنا أن يرى إشارة النص إلى مسائل مثل أهمية الرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة لمكافحة المرض، فضلا عن التصدي للأمراض غير المعدية والسل والمشاكل الصحية الأخرى في سياق الجائحة الحالية.

وتؤيد روسيا تأييدا تاما الدعوة القوية والقاطعة في القرار إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير قسرية انفرادية ضد البلدان النامية، ولا سيما في مواجهة التحدي المشترك الذي يمثله كوفيد-١٩. وكما ذكر الأمين العام، وهو محق في ذلك، فإن هذا وقت للتضامن وليس للإقصاء، كما دعا إلى إلغاء الجزاءات. ونحن لا نتطرق اليوم إلى الجزاءات المفروضة على روسيا؛ فلندع أولئك الذين يفرضون هذه التدابير يتخذون قراراتهم بشأن ذلك. إننا نشير إلى الجزاءات المفروضة على البلدان النامية. فمن شأن الإبقاء على هذه التدابير الأحادية غير القانونية أن يتسبب في المعاناة وأن يعوق التمتع بالحقوق في الصحة والغذاء والحياة نفسها، بل وسيعرقل أيضاً الاستجابة العالمية للجائحة. ومن المعروف على نطاق واسع أن ما يسمى بالإعفاءات لأغراض إنسانية غير مجدية ولا يمكن استخدامها كذريعة للقيام بأعمال غير قانونية كالمعتاد.

إن التصويت الذي جرى اليوم على الصياغة التوافقية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يوضح موقف مختلف الوفود فيما يتعلق بالتعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ونحث البلدان التي تستخدم التدابير الانفرادية على أن تكف عن تجاهل أصوات البلدان التي تعاني أكثر من غيرها. وقد يحاول البعض خداع الآخرين أو حتى أنفسهم، ولكن من المستحيل خداع الزمن، وسيثبت الزمن أن تجاهل أصوات المعاناة والقانون الدولي لن يؤدي إلا إلى مشاكل أكبر.

وننوه بالجهود التي بذلها المنسقان المشاركان في إعداد النص في ظروف بالغة الصعوبة. وقد تم الاتفاق على الكثير من

المزيد من الفاشيات ماثلا على الدوام إذا لم تتوفر اللقاحات وتتح لجميع البلدان. ولن يكون أحد منا بأمان حتى نكون جميعاً بأمان. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أننا كنا نفضل أن يتضمن مشروع القرار إشارة أوضح تسمي هذا اللقاح منفعة عامة عالمية، فإننا ندرك أن تلك الإشارة انعكست في اعتراف الفقرة ١٣ بالتحصين الواسع النطاق ضد مرض كورونا كمنفعة عامة عالمية، وهو ما لا يمكن أن يكون عليه الحال إلا إذا كان للقاح نفس الوضع.

وتؤكد بيرو اليوم استعدادها للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز تعددية الأطراف والتعاون والتضامن الدوليين من أجل التصدي بفعالية للجائحة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لقد افتقدتكم حقاً، سيدي، وموظفي الأمم المتحدة وهذه القاعة. لم يُتَح لنا حقاً وقت طويل خلال الحدث الذي عقدناه أمس على الإنترنت، ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لكم، سيدي، على تحقيق مجد أكبر لبلدكم. وستذكر الوفود وأعضاء فريقكم طويلاً العمل المتفاني الذي قمتم به.

يرحب الاتحاد الروسي باتخاذ الجمعية العامة للقرار المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)" بصيغته المعدلة. ونقدر تأكيد الوثيقة بوضوح التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في التصدي للجائحة وواجب الدول في التعاون فيما بينها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وكان ذلك جزءاً رئيسياً من إسهامنا في القرار المتعلق بكوفيد-١٩. كما أنها تعترف بأهمية مساهمة منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة المنسقة على الصعيد العالمي لكوفيد-١٩ لدعم التدابير التي تتخذها الحكومات الوطنية. إن الدور القيادي الرئيسي لمنظمة الصحة

والفقرة ٢٦ من المنطوق، اللتين تتضمنان مصطلحات مشكوك فيها وغير صحيحة من الناحية الفنية بشأن موضوع العنف ولا تتطابق تماما مع الأدلة المستمدة من موجزات الأمين العام السياسية ذات الصلة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الجمعية العامة ينبغي أن تستخدم مصطلحات معرّفة بالقدر الكافي ولا لبس فيها.

وفي الفقرة ٢١، فإن تعبير "الرعاية والخدمات الصحية" غير واضح ولا يتماشى مع الصياغة المعتادة المستخدمة في هذا الموضوع. وهكذا، في غياب تعريف معترف به، نضطر للنأي بأنفسنا عن هذه الصياغة.

ونعتقد أن الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الفقرة ٢٨ ليست مناسبة لأن تلك الفقرة لا تأخذ في الاعتبار سياق ونطاق انطباق تلك الوثيقة. ولذلك، نأى بأنفسنا عن تلك الإشارة.

وتحاول صياغة الفقرة ٤٧ إعادة تعريف النهج المتفق عليها إزاء الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وتتضمن صياغة غير متوازنة بشأن الطاقة. ونحن ملتزمون بمكافحة تغير المناخ. بيد أن تلك الفقرة لا تأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، التي يمكن أن تفاقم أثرها، ولا تعترف بالحاجة إلى اتباع نهج مستدام للجهود التعافي من كوفيد-١٩. وللأسف، اختار المنسقون تجاهل اقتراحاتنا بشأن تلك الفقرة. ونتيجة لذلك، نأى بأنفسنا عنها.

سأحتّم حديثي الآن. ويود وفد بلدنا أن يسجل رسمياً أننا لا نعتبر أنفسنا ملزمين بالصياغات التي نأينا بأنفسنا عنها ولا نعتبرها صياغة متفقا عليها للمفاوضات في المستقبل.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): كما تعلمون، صوت بلدي مؤيداً لمشروع القرار ٣٠٦/٧٤. ونشكر من كل قلوبنا وبإخلاص الممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا على

العناصر بتوافق الآراء في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، نأسف لأن بعض مجموعات الدول أساءت استخدام القرار لإحباط المفاوضات بشأن مواضيع أخرى. وفي بعض الأحيان، تفاقمت أجواء المحادثات بسبب الافتقار إلى الشفافية وازدواجية المعايير في استخدام المصادر اللغوية وفي اتخاذ القرارات بشأن تجسيد مقترحات البلدان في النص. والواقع أن هذه العملية هيمن عليها تكتل معروف من الدول، وكانت نقطة بداية المفاوضات متحيزة، مما جعل بعض الحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها غير مستدامة. كما أن الجدول الزمني الشاق لاعتماده كان أيضاً مسألة تدعو إلى القلق. ونعتقد أن هذا النهج يهدد بتقويض الثقة بين الوفود واستعدادها للمشاركة والسعي نحو توافق الآراء. ولذلك، فإننا مضطرون لأن نبين تفسيرنا لصياغات محددة في عدد من الفقرات أو لأن نأى بأنفسنا عنها.

فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من الديباجة، نكرر أن وثائق الاستعراضات الإقليمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو الاجتماعات غير التابعة للأمم المتحدة بشأن الموضوع، والتي لا تخضع لتوافق الآراء أو للاتفاق الحكومي الدولي، غير مشار إليها ضمناً في الصياغة ولا يمكن تفسيرها على أنها توفر أي توجيه للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٩، نلاحظ أن التعاريف المستخدمة للوصول "في الوقت المناسب" للعاملين في المجال الإنساني يشوه الصيغة الواردة في أحكام قرار جمعية الصحة العالمية WHA73.1 بشأن الحصول على الأدوية واللقاحات في المواعيد المحددة. ولا يمكن لتلك الصياغات أن تشكل سابقة لعمل الجمعية العامة في المستقبل بشأن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

ونأى بأنفسنا عن الفقرة الحادية والعشرين من الديباجة، التي تتضمن صياغة غير واضحة لما يسمى "أشكال متعددة ومتقاطعة من العنف والتمييز والوصم والإقصاء وعدم المساواة". وينطبق الشيء نفسه على الفقرة الثانية والعشرين من الديباجة

ختاماً، ينأى بلدي، سورية، بل ويتحفظ على الفقرة ٣٢ من المنطوق ويعتبر أن لا منطق ولا أساس للإشادة بجهود وعمل مجموعة العشرين، وهذه المجموعة بطبيعة الحال تضم دولا أو حكومات تفرض إجراءات قسرية أحادية الجانب على العديد من شعوب العالم، كما يرفض بلدي ويتحفظ وينأى بنفسه عن أي إشادة في إطار ذات الفقرة ٣٢ من المنطوق بجهود المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باعتبار أن هذه المؤسسات تنتهج سياسات مالية منحازة وغير متوازنة وترتبط دعمها وتمويلها وتسهيلاتهما في بعض الدول ومنها بلدي، سورية، بكل صراحة ودون خوف أو خجل، بالضغط السياسي التي تفرضها حكومات بعض الدول ذات النفوذ السياسي والاقتصادي.

السيد الدباغ (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والميسرين المشاركين، الممثلة الدائمة لأفغانستان والممثل الدائم لكرواتيا، على عملهما وجهودهما الممتازة.

لقد قرر وفد بلدي التصويت مؤيدا للقرار الجامع بشأن "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)" (القرار ٣٠٦/٧٤) كبرهان على التزامنا بالإعراب عن تضامننا مع جميع الشعوب والبلدان المتضررة من الجائحة، والحاجة إلى التصدي للجائحة من خلال استجابة عالمية تقوم على الوحدة والتضامن والتعاون المتجدد المتعدد الأطراف بين الدول. وكنا نأمل أن يُعتمد القرار بتوافق الآراء.

ويود وفد بلدي أن ينأى بنفسه عن عبارة "شرائح السكان المهمشة" كما هي مستخدمة في الفقرة الحادية والعشرين من الديباجة والفقرة ٢١ من المنطوق والفقرة ٢٨ من المنطوق، لأنها لا تتضمن تعريفا متفقا عليه.

كما يود العراق أن ينأى بنفسه عن العبارة المستخدمة في الفقرة الحادية والعشرين من الديباجة "أشكال متعددة ومتقاطعة

الجهود الكبيرة التي بذلها للوصول إلى هذا النص، ونشكرهما على ما تحمله منا جميعا في هذا المجال، وبطبيعة الحال لا شيء في هذا العالم كامل، ولذلك كنا مضطرين لتقديم تعديل على الفقرة ٢٠ من المنطوق وطلب استبدالها بالصيغة الواردة في الفقرة ٣٠ من خطة التنمية المستدامة.

ونشكر جميع الدول التي دعمت هذا التعديل، ونأسف بعمق لأن نرى في هذه القاعة من يدافع عن الإجراءات القسرية أحادية الجانب، وندعو هذا البعض إلى أن يطلع على نداءات الأمين العام، والتقارير التي أصدرها حول تأثير الإجراءات القسرية أحادية الجانب والإجراءات العقابية القطاعية على قدرة الدول المتضررة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، الناشئة عن وباء كوفيد-١٩، وندعو هذا البعض الذي يدافع هنا عن الإجراءات القسرية أحادية الجانب والذي يتهمنا نحن بطلانا بالتسييس، ندعوه لكي يقرأ التقارير السنوية للمقرر الخاص والمعني بدراسة تأثير هذه الإجراءات غير الشرعية على حقوق الإنسان في الدول المتضررة.

وهنا، تحضرني عبارة وردت في أحد تقارير المقرر الخاص والتي قال فيها بخصوص الوضع في بلدي، سورية:

"حين نطلع على تأثير هذه الإجراءات القسرية على قدرة الشعب السوري على ممارسة حياته بشكل طبيعي، حين نطلع على تأثير هذه العقوبات، نجد من الصعب بل من المستحيل بمكان أن نصدق ادعاءات البعض بأنهم يفرضون هذه الإجراءات دفاعا عن حقوق الإنسان أو عن الانتقال الديمقراطي".

ونأسف لعدم نجاح المنسقين المشاركين في إدراج صياغة في الفقرة السابعة عشرة من الديباجة حول تأثير كوفيد-١٩ على أوضاع السكان في الأراضي المحتلة، ونأى بأنفسنا عن كل لغة تتعلق بما يسمى العنف المنزلي باعتبارها لغة غير توافقية وغامضة لا يمكن أن نتفق عليها أو نوافق عليها.

سياساته وتنظيم شؤونه الداخلية، وفقا لتشريعاته الوطنية النابعة عن ما يؤمن به شعبه من دين وأعراف وقيم وأخلاق وعادات وسلوك. ومن هذا المنطلق، يود وفد بلدي أن يعلن تحفظه على ما جاء في هذا القرار من مفاهيم خلافية تتعلق بمسائل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها تلك الواردة في الفقرة العاملة السابعة من منطوق القرار، ويؤكد على عدم قبول تفسير هذه المفاهيم من قبل الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها أو أي من الكيانات الحكومية الدولية أو غير الحكومية نحو بلدنا بما يخالف تشريعاتنا الوطنية.

السيد كريستشوك (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي الممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا وفريقيهما على جهودهما المتميزة التي أدت إلى اتخاذ القرار الجامع للجمعية العامة بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) (القرار ٣٠٦/٧٤)، معيدا تأكيد الدور الرئيسي لهذه الهيئة في النظام المتعدد الأطراف.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على أنه سيكون من الأفضل إجراء عملية تفاوض على أساس فقرة بفقرة. ونشجب عدم إتاحة الوقت الكافي لنا للنظر في الصيغة النهائية للنص، الأمر الذي حد من إمكانية إدخال تعديلات كان من الممكن أن تحسن الصياغة.

وتعتقد الأرجنتين أن الحصول على الأدوية والمعدات الطبية واللقاحات للتصدي لكوفيد-١٩ ينبغي أن يكون عالميا وفي الوقت المناسب ومنصفا، مع تجنب التسبب في أي عقبات. ومن ثم فقد اعتبرنا أن الفقرة ٢٠ من المنطوق، التي اقترحتها الميسران المشاركان، جاءت في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بمشروع التعديل (A/74/L.93) الذي قدم واعتمد، ليس لدى الأرجنتين اعتراض على المسائل الموضوعية المذكورة في الفقرة، مع إدراك أن هذه الصيغة متفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى ذلك الأساس،

من العنف والتمييز“ وعن العبارة المستخدمة في الفقرة ٧ من المنطوق، ”الصحة الجنسية والإنجابية، والحقوق الإنجابية“.

وبينما يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزامه القوي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نود أن نبين رأينا بشأن الفقرة ٤٧ من المنطوق، التي تتجاوز الغرض من القرار وتتناول مسائل لا تتصل بالضرورة بهدفه. إن القرار ليس المجال المناسب لمناقشة تلك العناصر.

السيدة كوجيغيت غربا (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية):

طلبنا الكلمة لتقديم تحليل تصويت تركيا فيما يتعلق باتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٠٦/٧٤، المعنون ”اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)“.

إن تركيا مصممة على مكافحة جميع التحديات المتصلة بالمناخ على أساس الإنصاف وفي إطار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وعلى أساس قدرات كل بلد. ولذلك، ينبغي ألا يُعتبر تأييدنا العام للقرار الجامع المتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بشأن اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، تغييرا في موقف تركيا الرسمي فيما يتعلق بالإشارات إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والفقرة ٤٧ من منطوق القرار، لأن تركيا ليست طرفا في اتفاق باريس.

السيد الشامس (ليبيا): في البداية يود وفد بلدي أن ينتهز

هذه الفرصة، السيد الرئيس، ليعبر عن فائق الشكر والتقدير لرئيس الجمعية العامة على تقديمه مشروع القرار الذي تم اعتماده قبل قليل ٣٠٦/٧٤ والذي نعتبره من أهم القرارات التي تتخذها الجمعية العامة. ويود وفد بلدي أيضا أن يثني على الجهود المثمرة التي انتجت هذا القرار وأن يتقدم بحزبيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في المشاورات المنجزة التي جرت في ذلك الشأن.

في الوقت الذي يثمن فيه وفد بلدي عاليا ما يتضمنه القرار، إلا أنه يؤكد في ذات الوقع على حق بلده في رسم

وما فتئت الولايات المتحدة أكبر مانح ثنائي للمساعدة الصحية العالمية. فخلال الأسابيع القليلة الماضية، زدنا تمويلنا لتطوير اللقاحات والعلاجات وجهود التأهب العالمية والمعونة الصحية والإنسانية والاقتصادية الخارجية من ١٢ بليون دولار إلى أكثر من ٢٠,٥ بليون دولار. ويشمل دعمنا الثابت والصادق لهذه الجهود جميع جوانب التصدي للجائحة، بما في ذلك الآثار من الدرجة الثانية والثالثة، ونحن نعمل مباشرة مع من يعملون في الميدان لمكافحة هذا الفيروس، بما في ذلك الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث والعديد من المنظمات الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعم بنشاط دعوة الأمين العام إلى توفير الموارد اللازمة لاستجابة الأمم المتحدة. وقد تبرعت الولايات المتحدة في ١٤ آب/أغسطس بما مجموعه ٩٠٨ ملايين دولار إلى ثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة في ٤٤ بلدا. وهذا يعادل ٤٤ في المائة من مجموع الاستجابة الإنسانية التي جمعت حتى الآن. ونرحب بتزايد المساهمات التي قدمها الكثيرون بالفعل ونشجع البلدان الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين على أن يحدوا ذات الحذو على الفور. فيتعين علينا جميعا أن نكثف جهودنا.

لقد كانت إدارة ترامب واضحة جدا، منذ بدء انتشار الجائحة، بأن الشفافية وتبادل بيانات ومعلومات الصحة العامة في الوقت المناسب أمران ضروريان لمكافحة بفعالية. غير أن الإخفاقات التي حدثت في بداية الجائحة من قبل جمهورية الصين الشعبية، حيث نشأ كوفيد-١٩ وتم تشخيصه لأول مرة، عرّضتنا جميعا للخطر، منذ بدء انتشار الجائحة، وتسببت في معاناة ووفيات إضافية لا داعي لها. فقد أخفى الحزب الشيوعي الصيني، في الأيام الأولى للفيروس، حقيقة تفشي المرض عن العالم ومنع الباحثين من الوصول إلى المعلومات الحيوية. وكانت النتيجة عدد لا يحصى من الوفيات التي كان يمكن منعها.

وعلى الرغم من أن الأرجنتين كانت تفضل أن تظل الفقرتان في القرار، صوتنا مؤيدين التعديل.

ونود كذلك أن نقدم شرحا موجزا للفقرة ١٨، التي قدمت في الوقت المناسب إلى الميسرين المشاركين، ولكن للأسف لم يتسن إدراجها في الصيغة النهائية. ويشير النص المعتمد إلى الآثار السلبية لارتفاع أسعار الأغذية على انعدام الأمن الغذائي. غير أننا نعتقد أنه لا توجد صلة واضحة مثل تلك التي ذكرت، وأنه في كثير من الحالات يجب أن تكون الأسعار مناسبة من أجل تحفيز الإنتاج وزيادة المعروض من المواد الغذائية.

ولذلك السبب، نأسف لعدم استخدام الصياغة المتفق عليها في الهدف ٢-ج من أهداف التنمية المستدامة. وتشير تلك الصياغة إلى التقلب الشديد في أسعار الأغذية، الذي يمكن أن يكون له بالطبع أثر سلبي على الأمن الغذائي. ولكن نظرا لأهمية المسألة التي تم تناولها في القرار، قبل وفد بلدي تلك الإشارة في هذه المناسبة وصوت مؤيدا مشروع القرار.

السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الميسرين المشاركين على جهودهما للتوصل إلى اتفاق بشأن القرار ٣٠٦/٧٤. تقدر الولايات المتحدة تعاون المجتمع الدولي وتعاضده في الجهود العالمية لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وإذ نسعى جاهدين لتحقيق التقدم لهزم كوفيد-١٩، من المهم أن نركز جهودنا ونتصدى بشكل مشترك لهذا الفيروس.

أود أن أبدأ اليوم بالإعراب عن تعازينا فيما يتصل بالإصابات بالمرض والوفيات والعواقب السلبية الأخرى، بما فيها تلك المؤثرة على العاملين في مجال الرعاية الصحية والعمل الإنساني الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. ونعرب عن امتناننا غير المحدود لجميع العاملين في مجال الرعاية الصحية وجميع موظفي الأمم المتحدة وجميع الموظفين الأساسيين الذين يواصلون تعريض أنفسهم للخطر كل يوم لجعلنا جميعا أكثر أمانا.

في هذا النص، بما في ذلك فقرة مستقلة عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدة إشارات إلى المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في النص بأكمله. إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمر بالغ الأهمية لضمان إشراك جميع الناس بالكامل في جهود الاستجابة لكوفيد-١٩ والتعافي.

وترحب الولايات المتحدة بالفقرة المستقلة القوية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وترحب بوجه خاص بالإشارة إلى الأثر غير المتناسب لكوفيد-١٩ عليهم وكذلك بشملهم في وضع السياسات واتخاذ القرارات على جميع المستويات وفي جميع جوانب الاستجابة لكوفيد-١٩ والتعافي منه. وترحب كذلك بإدراج أعضاء الفئات المهمشة في النص، ولكننا نأسف لعدم إدراج القائمة الكاملة.

وعلى الرغم من تلك العناصر الإيجابية، لا يمكننا أن نؤيد قرارا يغفل مسائل رئيسية. ومن المؤسف أن النص النهائي لم يتضمن ذكرا ولو مرة واحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو ما كان في المسودة الأولى. ولا يمكننا أن نعتمد بحسن نية قرارا بشأن التصدي لكوفيد-١٩ والتعافي من آثاره بدون الاعتراف بأن المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان هم في طليعة تلك الجهود. ولا نقبل التأكيد المستمر من بعض الوفود بأن هذه العبارة خط أحمر، خاصة وأنها نستخدمها في جميع وثائق الأمم المتحدة ولدينا إعلان توافقي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

ونقدر الإشارة الإضافية إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). بيد أننا ما زلنا نعتقد أن هذا القرار كان من الممكن إغناؤه بفقرة مستقلة عن المرأة والسلام والأمن، خاصة ونحن نقرب من موعد الذكرى السنوية العشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والدور الحاسم الذي تؤديه النساء والفتيات في التصدي لكوفيد-١٩ والتعافي من آثاره. كما نرفض التأكيد على أن هذا الموضوع ليس من اختصاص الجمعية العامة أو

فيجب أن نحاسب المسؤولين على أفعالهم وتفاعسهم مبكرا في هذه الجائحة وأن نضمن أن يتم الإبلاغ عن الجوائح في المستقبل بطريقة شفافة مبكرا بدلا من إخفائها عن العالم. وللأسف، ربما لن نعرف على سبيل اليقين على الإطلاق المقدار الذي كان يمكن تجنبه من الألم والمعاناة الناجمين عن كوفيد-١٩ لو كان الحزب الشيوعي الصيني قد تصرف كحكومة مسؤولة وحذر بقية العالم من الفيروس الذي اكتشفوه في ووهان على الفور. فهم لم يخذلوا العالم فحسب، بل إن إخفاقات منظمة الصحة العالمية في الأيام الأولى من انتشار الجائحة أسهمت كذلك في معاناة لا داعي لها وفي تفاقم الجائحة. ويتعين على منظمة الصحة العالمية أن تجري إصلاحا، بما في ذلك من خلال إظهار استقلالها عن الحزب الشيوعي الصيني. وهذا الافتقار إلى الاستقلالية والشفافية والمساءلة هو السبب في أن الرئيس ترامب اتخذ قرار انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية. وسنواصل الدعوة إلى إصلاحها، وسنسعى إلى إيجاد شركاء بديلين وشفافين في كفاحنا ضد جائحة كوفيد-١٩.

ويتعين على كل منا أن يلتزم جماعيا بتقاسم البيانات والمعلومات المتعلقة بالصحة العامة مع المجتمع الدولي في الوقت المناسب. فالقيام بذلك أمر بالغ الأهمية بالنسبة لقدرتنا على التغلب على هذه الأزمة معا وبناء قدرتنا على الصمود في وجه الجوائح المستقبلية. ولتلك الأسباب، لا تتفق الولايات المتحدة مع الإشارات إلى منظمة الصحة العالمية في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق.

وترحب الولايات المتحدة بالصياغة القوية الخاصة بالصحة في النص، بما في ذلك الصياغة المتعلقة بالأدوية العلاجية والمقاومة للميكروبات. كما نرحب بالصياغة المتعلقة بمكافحة المعلومات المضللة وندعو إلى إجراء تقييم مستقل لاستجابة "منظمة الصحة العالمية" الصحية الدولية المنسقة لكوفيد-١٩. وترحب الولايات المتحدة كذلك بالإشارات المتعلقة بحقوق الإنسان

العامة ينبغي ألا تدرج سوى إشارات إلى المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي صدر تكليف واضح بها من خلال قرارات الأمم المتحدة بشأن الطرائق، مثل مؤتمر بيجين +٢٥ لهذا العام، وأن المؤتمرات الأخرى، مثل مؤتمر قمة نيروبي لا مكان لها في أي قرار من قرارات للأمم المتحدة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفيما يتعلق باللغة المستخدمة في الفقرة ٤٧ من المنطوق، نود أن نشكر المنسقين المشاركين، ولا سيما زملائنا من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، على المناقشة البناءة والتفاوض بين المجموعات الصغيرة بشأن تلك الفقرة. وفيما يتعلق بجوهر النص، فإننا نعتبره خارج نطاق الهدف من هذا القرار بشأن كوفيد-١٩. ونلاحظ كذلك أن الولايات المتحدة قدّمت إلى الأمم المتحدة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ إخطاراً رسمياً بانسحابها من اتفاق باريس. ويصبح الانسحاب نافذاً بعد سنة من تسليم الإخطار، وبالتالي فإن الإشارات إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لا تخل بمواقف الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالفقرة ٣٥ من المنطوق، توافق الولايات المتحدة على ضرورة تحسين ترابط سلاسل الإمداد العالمية والأمن في التصدي لكوفيد-١٩، التي تشمل العديد من العمليات المترابطة. غير أننا لا نتبر أن هناك صلة واضحة بين النقل المستدام العالمي وكوفيد-١٩ على النحو الوارد في صياغة الفقرة. وقد أوضحنا شواغلنا بشأن هذه الفقرة في بداية المفاوضات.

ولا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد الصيغة الجديدة في الفقرة ٢٠ من المنطوق. فالنص الوارد في الفقرة ٢٠ من منطوق القرار يتحدى على نحو غير ملائم الحق السيادي للدول في تقرير علاقاتها الاقتصادية وحماية مصالحها الوطنية المشروعة، بما في ذلك اتخاذ بعض الإجراءات ذات الصلة استجابة لشواغل الأمن القومي. كما أنه يحاول تقويض قدرة المجتمع الدولي على الرد على الأعمال التي تنتهك القواعد الدولية. والجزاءات

أنه خط أحمر ينبغي ألا تتجاوز الوفود، خاصة وأن تلك الوفود نفسها أعضاء في مجلس الأمن وصوتت على وضع الخطة قبل ٢٠ عاماً.

ولا يمكننا أيضاً أن نسمح باختطاف القرار بإدراج عدة مواضيع لا صلة لها بالمناقشة، ولهذا السبب صوتنا معارضين له. إن الولايات المتحدة تدافع عن الكرامة الإنسانية وتدعم حصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية الجيدة مدى الحياة. ونقدر اعتراف المنسقين المشاركين بموقف الخط الأحمر لدينا بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الجنسية والإنجابية، وإزالة إشارة واحدة إلى ذلك في فقرات الديباجة. ولا نقبل الإشارات إلى الصحة الجنسية والإنجابية، أو الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الجنسية، أو أي لغة أخرى تشير أو تنص صراحة على أن الحصول على الإجهاض القانوني مشمول بالضرورة في المصطلحين العامين "الخدمات الصحية" أو "خدمات الرعاية الصحية" في سياقات معينة تتعلق بالمرأة.

وتؤمن الولايات المتحدة بتوفير الحماية القانونية لمن لم يولد بعد وترفض أي تفسير لحقوق الإنسان الدولية يقتضي من أي دولة طرف أن توفر إمكانية الإجهاض بصورة مأمونة وقانونية وفعالة. وكما قال الرئيس ترامب، فإن الأميركيين لن يكلوا أبداً من الدفاع عن الأرواح البريئة. ولكل دولة الحق السيادي في تنفيذ البرامج والأنشطة ذات الصلة بما يتفق مع قوانينها وسياساتها. ولا يوجد حق دولي في الإجهاض، ولا يوجد أي واجب من جانب الدول لتمويل الإجهاض أو تيسيره. وعلاوة على ذلك، واتساقاً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ وإعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، وتقارير كل منهما، فإننا لا نعترف بالإجهاض بوصفه وسيلة لتنظيم الأسرة، ولا نؤيد الإجهاض في مساعدتنا الصحية العالمية. كما أننا لا نعترف بالإشارات إلى مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة لديها بدون تفاوض أو إلى وثائقها الختامية. ونعتقد أن الجمعية

كما يسلم بأهمية مراعاة الاحتياجات المحددة لمختلف شرائح المجتمع، بمن في ذلك النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، في التدابير التي يتخذها كل بلد لمواجهة الوباء.

ويؤكد من جديد ضرورة كبح العنف والتمييز والتضليل. وعلاوة على ذلك، يؤكد مجدداً على ضرورة ضمان الحصول على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية على الصعيد العالمي لمواجهة كوفيد-١٩. ويبرز النص أهمية إنقاذ الأرواح وسبل العيش، مع مراعاة قواعد منظمة التجارة العالمية وإجراءاتها. ولا تزال هذه المسائل أساسية بالنسبة للحكومة البرازيلية.

وتود البرازيل أيضاً أن تكرر موقفها فيما يتعلق باللغة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي ألا يفسر النص بأي حال من الأحوال على أنه يشجع الإجهاض أو يدعمه كوسيلة لتنظيم الأسرة. وتنفذ الحكومة البرازيلية سياسات للصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة ضمن الإطار الراسخ الذي تنص عليه تشريعاتها الوطنية.

والقرار الجامع وثيقة هامة، وتود البرازيل أن تشيد بالجهود المطلوبة لتحقيقه. وتود البرازيل أن تكرر تأكيد التزامها بالتعاون والعمل معا في مكافحة كوفيد-١٩.

السيدة غونزاليس لويس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن شكرنا للسفيرين أديلا راز وإيفان سيمونوفيتش على قيادتهما وعلى ما قاما به من عمل قيم طوال العملية التي شملت القرار ٣٠٦/٧٤. وقد صوتنا مؤيدين له.

وشارك وفد بلدي مشاركة نشطة طوال عملية التفاوض برمتها، آخذاً في الاعتبار الحاجة الملحة إلى التوصل إلى قرار قوي بشأن وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩) يشمل عناصر مختلفة تتصل بالآثار المباشرة التي عانت منها بلداننا وما زالت تعاني منها خلال هذا الوباء.

الاقتصادية وسيلة مشروعة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن وغيرها من الأهداف الدولية، والولايات المتحدة ليست وحدها فيما يتعلق بذلك الرأي أو تلك الممارسة.

وأود أن أشير إلى أن جميع الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة تشمل إعفاءات لأسباب إنسانية. وقد ثبت بالفعل أن سبب المعاناة والموت في هذه الحالات هو قصف المدنيين، بمن فيهم الأطباء والمستشفيات؛ ووقف تدفق المعلومات عن الوباء؛ وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الأنظمة الاستبدادية غير الديمقراطية ضد شعوبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين بشأن الموضوع الحالي نظراً للعدد الكبير من الوفود المتبقية على القائمة، وهي إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، البرازيل، وجمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، السلفادور، الصين، الفلبين، غواتيمالا، كولومبيا، المملكة المتحدة والهند.

وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على إغلاق قائمة المتكلمين.

تقرر ذلك.

السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): قررت البرازيل التصويت مؤيدة للقرار الجامع ٣٠٦/٧٤، "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)"، الذي اعتمدته الجمعية العامة اليوم. ويثير النص مسائل هامة ويقدم إسهامات قيمة في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي توليها البرازيل اهتماماً بالغاً.

ويشدد النص على ضرورة التصدي للوباء من خلال الوحدة والتضامن ونهج الحكومة والمجتمع بأسرها. كما يقر بالمسؤولية الرئيسية للحكومات عن اعتماد وتنفيذ التدابير لمواجهة وباء كوفيد-١٩ استناداً إلى سياقها الوطني وواقعها.

للطفل والمراهقين والنساء والفتيات والسكان الأصليين وكبار السن والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملتي صفات الجنسين واللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وموظفي الخدمات الصحية الذين هم على الخطوط الأمامية في هذه الحالة الطارئة.

غير أن قائمة الأشخاص هذه قد حذفت من جميع الفقرات الحادية والعشرين من الديباجة والفقرة ٢١ من المنطوق مما غيَّب جميع هذه الفئات الضعيفة. ويرى وفد بلدي أنه لا يمكن أن تكون الصيغة الواردة في الفقرة ٢١ أقل مما تم الاتفاق عليه في الفقرة ٢٣ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تمثل خريطة الطريق التي يتعين اتباعها على مدى السنوات العشر المقبلة التي التزمنا بها.

وكما سبق أن أعربُ عن ذلك، صوتت السلفادور مؤيدة للقرار بوصفه أول وثيقة يتفاوض بشأنها جميع أعضاء الأمم المتحدة على حالة الطوارئ العالمية التي لا تزال تعصف بنا. ونشكر جميع الوفود على جهودها خلال عملية المفاوضات. ولكننا نرى أن الفقرة ٢١ لا تمثل توافق آراء جميع الأعضاء ولا يمكننا أن نقبل بأنها لغة متفق عليها بوصفها معياراً أدنى مما تم وضعه في خطة عمل التنمية لعام ٢٠٣٠.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): صوت وفد بلدي مؤيداً للقرار الجامع ٧٤/٣٠٦ المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)" في إطار البندين ١٤ و ١٢٠ من جدول الأعمال، لأن إندونيسيا ترى في القرار برمته مجموعة من العناصر المتعلقة بالموضوع الهام والمعني بموضوع جائحة كوفيد-١٩.

بيد أن لإندونيسيا تحفظات على الفقرة الحادية والعشرين من الديباجة وعلى الفقرتين ٢١ و ٢٨ من المنطوق. ونؤكد مجدداً أن أندونيسيا لا تؤيد الإشارة غير الواضحة إلى الشرائح

وتتفق تماماً مع ممثل المكسيك فيما يتعلق باتخاذ هذا القرار الشامل على نحو متسرع. إن الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة بشأن كوفيد-١٩، التي ستعقد في الأشهر المقبلة، كانت ستكون أنسب محفل لاعتماد هذه الوثيقة الهامة. وكانت ستتيح المزيد من الوقت لمواصلة التفاوض كما كنا نفعل خلال الأشهر القليلة الماضية، ومما كان سيجنبنا اللجوء إلى التصويت.

والسلفادور ممتنة لإدراج لغة يؤيدها بلدنا، مثل الإشارة إلى مختلف الصكوك الدولية في الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة؛ واللغة بشأن أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن؛ واللغة بشأن أفراد حفظ السلام ودور أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الآثار غير المتناسبة للوباء على النساء والأطفال؛ واللغة بشأن اتخاذ تدابير لمكافحة الوصم والتمييز وخطاب الكراهية والشيخوخة وكره الأجانب والعنصرية والعنف؛ واللغة بشأن الأمراض المعدية وغير المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والتهاب الكبد؛ واللغة المتعلقة بالمنتدى المعني بتمويل التنمية، من بين جوانب رئيسية أخرى من النص النهائي للقرار.

لكن وإذ نسلّم بكل ذلك، نعتقد أن الإشارات إلى آثار الجائحة في البلدان المتوسطة الدخل لم تعالج بشكل كاف في النص. وينطبق الشيء نفسه على مسألة التحويلات المالية والآثار المباشرة للجائحة على العمال المهاجرين.

ويساورنا القلق من أن الفقرة ١٢ قد عُدلت ويزعجنا حذف الإشارة إلى ضرورة جعل لقاح "كوفيد - ١٩" في المستقبل صالحاً عاماً عالمياً، وبالتالي ضمان توزيعه الشامل بتكلفة معقولة، وهي جوانب حيوية ليس لبلدي فحسب بل للبشرية جمعاء.

كما أعرب بلدي خلال المفاوضات عن أهمية التركيز على حقوق الإنسان وأهمية حماية الحقوق الإنسانية

لم يسبقها إليها أي عضو من قبل. ونحث أيضا على توخي الحذر قبل استنساخ وتكرار الصياغة الواردة في هذا النص في المفاوضات المقبلة، لا سيما في مداولات اللجنة الثانية والثالثة المقبلة، حيث لم يتم التفاوض على الصيغ والاتفاق عليها بين الدول الأعضاء.

عموما وفي حين يقدم القرار سلسلة من الوصفات فإنه يعجز عن تقديم خريطة طريق للأمم المتحدة لدعم جهود الدول الأعضاء في وقت الأزمات هذه. بيد أننا انضماما بروح التضامن والتعاون إلى توافق الآراء على النص على أمل أن تكون هذه بداية لمناقشة أكثر تعمقا بشأن الجائحة في إطار الجمعية العامة.

السيدة أزوسينا (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم تحليل التصويت هذا فيما يتعلق بالقرار الجامع ٣٦٠٦/٧٤ المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)".

ومن المؤسف أن المشروع النهائي للقرار لم يعمم إلا بالأمس، مما حد من حيز ووقت هامين لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والعواصم الأخرى. ولكننا رأينا ألا ندع ذلك القلق إزاء العملية أن يحول الجهد العالمي الذي تمس الحاجة إليه وصوتنا مؤيدين للقرار. ونشكر الممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا على جهودهما.

فنحن نعيش في أوقات استثنائية تتطلب اتخاذ إجراءات جماعية غير مسبقة لتعزيز المجتمع العالمي وتعميق إحساسنا بالإنسانية. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للشعوب والبلدان التي تمثلها أن تشكل جبهة قوية وموحدة وحاسمة ضد التهديد المشترك الذي نواجهه - جائحة كوفيد-١٩. وعليه، صوتت الفلبين مؤيدة للقرار. غير أننا نود أن نسجل شعورنا بخيبة الأمل إزاء جانبين حاسمين من جوانب القرار.

ويتعلق أولهما بالفقرة التاسعة عشرة من الديباجة التي تعرب عن القلق من أن لجائحة كوفيد-١٩ أثرا مدمرا على التنمية

الضعيفة والمهمشة من السكان في هذا السياق بالذات. ولدينا أيضا تحفظات فيما يتعلق بالفقرة ٢٦ التي تشير إلى العنف الجنسي والعنف الجنساني دون أن تشير بوضوح إلى العنف ضد النساء والفتيات.

وتستند تحفظاتنا على السياق والثقافة في إندونيسيا فحسب. ولذلك يجب ألا يُفهم تصويتنا اليوم على أنه قبول لتلك الإشارات بوصفها صيغة متفقا عليها لوثائق النتائج المقبلة في الجمعية العامة فحسب.

السيد كاكور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشكركم وفد بلدي، سيدي الرئيس، على قيادتكم والتزامكم بإصدار وثيقة ختامية في نهاية هذه العملية. ونشكر أيضا السفيرين أدبلا راز وإيفان سيمونوفيتش على جهودهما الرامية إلى تقريب المواقف المتباينة بين الدول الأعضاء في هذه العملية.

ما فتئ وفد بلدي ثابتا في القول بأن القرار الجامع ٣٠٦/٧٤ لن يكون ذا أهمية إلا إذا استمر تركيز النص على الأثر المباشر للجائحة وتقديم استراتيجيات محددة للتصدي لتلك التحديات. وباسم مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) يهدف القرار إلى حد كبير إلى حل جميع مشاكل الكوكب. وبينما قد يكون القصد إيجابيا، فإن النتيجة هي أن النص يفتقر إلى التوازن والدقة.

وما زلنا نؤكد دائما على أهمية إجراء مفاوضات على أساس النص في هذه العملية، دون أن يكون ذلك نهاية لهذه الحالة. وبينما نرحب بالنوايا الجدية للتصدي لتغير المناخ يبدو أن الفقرة ٤٧ مسعى شجاعا بيد أنها ليست آخر لحظة لتضييق وجهات النظر المتباينة. ونود أن نسجل أن المواقف التي تعبر عنها تلك الفقرة لا يمكن أن تفسر على أنها انعكاس لموقف وفد بلدي في المفاوضات المقبلة بشأن تغير المناخ في الجمعية العامة أو في أي محفل آخر.

وفيما يتعلق بالفقرة ٣٤ فإنها تشبه الرحلات التي تقوم جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ عضوا إلى أماكن

ويعُدُّ قطاع المهاجرين الفلسطينيين من أكثر القطاعات تضرراً من الفيروس الذي يهدد صحة ومعيشة مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين المغتربين وأسرهم. ويعاني كثير من المهاجرين في البلدان المضيفة من عدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والاستبعاد في تصدي البلدان المضيفة للجائحة، علاوة على ظروف المعيشة والعمل غير الملائمة ومحدودية المعارف والشبكات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم هدف لكرهية الأجانب والتمييز. غير أن المهاجرين يضطعون بدور حاسم في الخطوط الأمامية. وقد دفعت الممرضات الفلسطينيات العاملات في الخارج تكلفة باهظة - بعضهن بجائهن - في جهود الشفاء ورعاية المرضى في مختلف أنحاء العالم.

ويشكل قطاع المهاجرين حصة كبيرة من القوى العاملة في القطاعات التي ظلت مفتوحة أثناء تدابير الإغلاق. وبالتالي، فإنهم يتعرضون بشكل غير متناسب للمخاطر الصحية التي تشكلها الجائحة. والأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على المهاجرين وأسرهم هائل. وتشكل التحويلات المالية أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للفلبين. ولذلك فإن أثر الانخفاض المتوقع لهذه التحويلات حقيقي جداً.

ومع استمرار فقدان آلاف الفلسطينيين في الخارج لوظائفهم، شرعت حكومة الفلبين في تنفيذ برنامج إعادة إلى الوطن لم يشهد البلد قط برنامجاً في حجمه. كان أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ فلبيني في الخارج يحتاجون إلى العودة إلى ديارهم. ولا يزال العديد من المهاجرين عالقين في البحر حتى يومنا هذا. وفي هذه الأوقات العصيبة، بدلاً من الاستبعاد، نحث الدول الأعضاء على التعاون والتضامن بشكل أقوى في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

ونلاحظ أن القرار يعكس استمرار النضال من أجل إدراج الأثر الواضح لهذه الجائحة على السكان الضعفاء في مجموعات معينة من البلدان والاعتراف به، وأن الكلمات والنوايا المتبقية في

المستدامة والاحتياجات الإنسانية، لا سيما على بعض البلدان وفئات معينة من السكان. ونشعر بخيبة الأمل لعدم وجود إشارة صريحة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالرغم من الطلبات التي أعرب عنها وفد بلدي منذ بداية عملية التشاور.

وبيّنت أحدث البيانات الواردة من مختلف كيانات الأمم المتحدة ومذكرات الأمين العام بشأن السياسات أن فقدان العمل التام والعمل في القطاع غير الرسمي بما في ذلك في أوساط الشباب، والإجهاد الناجم عن الديون يؤثران على وجه التحديد على البلدان المتوسطة الدخل. نلاحظ أيضاً أن من المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-١٩ إلى انخفاض في التحويلات المالية بقيمة ١٠٩ بليون دولار، مما يتسبب في مشاق لـ ٨٠٠ مليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تعتمد عليها بشكل كبير.

وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة ستكون فادحة وأن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ستكون أكثر البلدان تضرراً. وعلاوة على ذلك، ذكرت منظمة الصحة العالمية أن جائحة كوفيد-١٩ قد كشفت عن وجود ثغرات في النظم الصحية حيث تتحمل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل العبء الأكبر من نقص الاستثمار في نظم الصحة العامة ونقص العاملين في مجال الرعاية الصحية. عليه، ومن أجل اتخاذ إجراءات مؤثرة حقاً وتحولية فإن من الضروري أن يأخذ المجتمع العالمي علماً بالبيانات المتاحة والاستجابة وفقاً لها.

ويتمثل شاغلنا الثاني فيما يتعلق بالفقرة الحادية والعشرين من الديباجة التي تسلم بالأثر الثقيل وغير المتناسب للجائحة على الفئات الضعيفة. ونشعر بخيبة أمل عميق لعدم ذكر الفقرة ذات الصلة للمهاجرين. وهذا تراجع عن إدراج الفئات الضعيفة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والأهم من ذلك أن هذا الاستبعاد لا يجسد واقع بلدي أو واقع الكثير من البلدان الأخرى الممثلة هنا اليوم.

بلدي. والواقع أن إدارة الولايات المتحدة، بتحويل هذا الفيروس الفتاك بالفعل إلى سلاح، ترى في الحالة الراهنة فرصة لتحقيق ما فشلت في تحقيقه حتى الآن من خلال مجرد فرض تدابير قسرية انفرادية خلال تفشي جائحة، وهو ما جعل الاحتياجات الطبية الأساسية وخدمات الرعاية الصحية للناس العاديين، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، في نهاية المطاف رهينة لهذه التدابير، مع تعريض حياة العاملين في المجال الصحي الإيراني لخطر كبير وهائل.

وبسبب التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية، انخفضت مشتريات المواد الطبية والصيدلانية بشكل كبير بسبب تعليق التعاون بين الشركات الموردة للسلع والمعدات الصحية وإيران. وعلاوة على ذلك، فإن التدابير القسرية الأحادية الجانب قد عطلت قدرتنا على تأمين المعدات الطبية والصيدلانية اللازمة لتشخيص مرض فيروس كورونا ومكافحته وعلاجه بسبب مخاوف الشركات المصدرة فيما يتعلق بالتدابير الوقائية التي تتخذها الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، أدت الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على شركات الطيران الإيرانية إلى تعطيل عملية الاستيراد المباشر للمستلزمات الطبية ونقل الإمدادات الطبية، مما يقوض قدرة البلد على مكافحة فيروس كورونا بفعالية وكفاءة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من القيود غير الأخلاقية وغير القانونية التي فرضت على الشعب الإيراني، أود أن أؤكد أنه ما من شيء سيمنعنا من محاولة التغلب على الصعوبات الناجمة عن مرض فيروس كورونا من أجل إنقاذ أرواح مواطنينا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني للوفود التي صوتت لصالح التعديل المقترح وأعربت عن دعمها للبلدان المتضررة في هذه المرحلة الحرجة.

وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ٧ من المنطوق، يشير كلاهما إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي

هذه الوثيقة، وتلك غير الموجودة فيها، لها عواقب بعيدة المدى يمكن أن تشكل مستقبلنا ومستقبل الأمم المتحدة.

والقلمين تنظر إلى الفقرتين ١٩ و ٢١ من الديباجة على أنهما استثناء، وليستا سابقتين. ونحن لا نعتبر أن تلك الفقرتين انعكاس لصياغة متفق عليها.

السيد سهراي (إيران) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا على عملهما الشاق في إدارة عملية المفاوضات بشأن القرار الجامع ٣٠٦/٧٤.

ويرحب وفد بلدي باعتماد القرار. ونرحب أيضا باعتماد التعديلات الواردة في الوثيقة A/74/L.93، ونعتبرها رسالة قوية من المجتمع الدولي ضد اللجوء إلى تدابير غير قانونية، لا سيما ضد البلدان النامية.

وكما تعلمون جيدا، سيدي الرئيس، فإن التهديد المشترك المتمثل في تفشي مرض فيروس كورونا (COVID-19) يشكل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. إنه يهدد بإثقال كاهل نظم الصحة العامة، ويؤثر تأثيرا مدمرا على جميع مناحي الحياة في جميع أنحاء العالم: الاقتصاد، والضمان الاجتماعي، والتعليم، وإنتاج الأغذية.

وفي ظل الظروف الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-١٩، فإن تأثير التدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما الجزاءات، يفرض أعباء اقتصادية وتجارية ومالية إضافية على البلدان المستهدفة ويحد من فعالية استجابتها للجائحة. وفي حين أن الحكومات ملزمة بحماية سكانها من كوفيد-١٩ من أجل إنقاذ الأرواح، فإن تلك البلدان قد مُنعت فعليا من القيام بذلك بسبب الجزاءات الاقتصادية وغيرها من الجزاءات التي تفرضها بعض الدول.

وفي ظل هذه الظروف الحرجة، تواصل الولايات المتحدة فرض تدابير قسرية انفرادية جديدة ضد بلدان مختلفة، ولا سيما

ننأى بأنفسنا عن الصياغة الواردة في بعض عناصر القرار إذا ما اقترحت في مفاوضات مقبلة، ولا سيما في الدورات القادمة.

السيد جيشنغ شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): القرار الجامع ٣٠٦/٧٤ بشأن مرض فيروس كورونا (COVID-19)، يؤكد من جديد التزامنا بالتعددية، ويعترف تماماً بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. ويدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التضامن وزيادة الدعم للبلدان النامية وتكثيف الجهود لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعرب عن معارضة واضحة للعنصرية وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية والوصم المرتبط بكوفيد - ١٩.

وصوتت الصين مؤيدة للقرار. ونشيد برئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين على عملهم. ونأسف لأن الولايات المتحدة عرقلت توافق الآراء الدولي بشأن القرار، واختارت الوقوف موقفاً معاكساً للمجتمع الدولي. إن التدابير القسرية الانفرادية تنتهك القانون الدولي وتضر بشكل خطير بصحة الناس وبالتعاوي والتنمية في فترة ما بعد الجائحة في البلدان التي فرضت عليها الجزاءات. ونحث الولايات المتحدة والبلدان الأخرى المعنية على الإصغاء إلى صوت العدالة الصادر عن المجتمع الدولي، ورفع التدابير القسرية الانفرادية فوراً.

ويتفق الحكم الوارد في القرار فيما يتعلق بتعزيز النقل المستدام على الصعيد العالمي مع التطلعات العامة للمجتمع الدولي إلى تعزيز الترابط. وترى الصين أن من المؤسف أن الولايات المتحدة عرقلت توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة.

وحتى في وقت كانت تواجه فيه الصين ضغطاً هائلاً في الداخل فيما يتعلق بالتصدي لمرض فيروس كورونا، فقد قدمنا مساعدة لمكافحة الجائحة إلى ١٥٠ بلداً وأربع منظمات دولية، وصدرنا إمدادات طبية إلى أكثر من ٢٠٠ بلد ومنطقة. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الجائحة.

للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يمثل الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، والذي لم يكن مبادرة من مبادرات الأمم المتحدة، كما لم يتم التفاوض على وثيقته الختامية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينأى وفدي بنفسه عن عبارتي "نتائج مؤتمراتها الاستعراضية" و "الوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية" الواردتين في هاتين الفقرتين، على التوالي.

السيد ذو القرنين (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم القديرة. كما نشيد بالمنسقين على جهودهما الدؤوبة.

لقد صوت وفدي لصالح القرار الجامع ٣٠٦/٧٤ بشأن مرض فيروس كورونا (COVID-19)، لإعادة تأكيد التضامن العالمي في مكافحتنا للجائحة. وكان من المهم أن تعرب الجمعية العامة عن رأيها بشكل جماعي لإظهار وحدتنا في مواجهة تهديد مشترك. وقد وافقنا على الاختتام السريع لهذه العملية لاعتبار وحيد يمثل في أن تنتهي خلال رئاستكم، التي تأثرت بشدة نتيجة الجائحة.

ومع ذلك، فإن لدى وفدي تحفظات جديدة على الطريقة التي تمت بها هذه العملية. وعلى الرغم من التحديات غير المسبوقة التي تفرضها أزمة كوفيد-١٩، فإن الشكل الذي اتخذته العملية لم يكن مناسباً بأي حال من الأحوال لوثيقة بهذه الأهمية. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن الدول الأعضاء من الدخول في مفاوضات قائمة على النص، مما أدى إلى حذف عدة عناصر هامة من النص الذي اعتمدناه اليوم، وعدم التوازن في الوثيقة الختامية.

وبينما صوتنا لصالح القرار، نود أن نسجل في المحضر أننا لا نعتقد أن النص متوازن أو أنه يشكل لغة متفقا عليها على الصعيد الحكومي الدولي. ولذلك فإننا نحتفظ بحقنا في أن

كورونا فعلية أن تشرع في العمل وأن تركز على حماية حياة وصحة شعبها بدلاً من الإسراع في الإنهاء باللوم على غيرها والتهرب من المسؤولية وتحويل الانتباه. وإذا كانت الولايات المتحدة جادة في مكافحة مرض فيروس كورونا فعليها أن ترفع فوراً العقوبات الأحادية الجانب، التي تشكل خرقاً للقانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية، بدلاً من أن تتعب نفسها لتخريب استجابات البلدان الأخرى للأزمة. وإذا كانت الولايات المتحدة جادة في مكافحة مرض فيروس كورونا فعليها أن تعود إلى طريق التضامن والتعاون والتعددية، وهي الطريق الإنسانية الوحيدة، بدلاً من الانسحاب من منظمة الصحة العالمية وإلغاء تمويلها، وبالتالي تقويض إجراءات المنظمة الداعمة للجهود الوطنية.

وتدعو الصين أعضاء الأمم المتحدة إلى أن يطالبوا الولايات المتحدة بصورة جماعية باحترام الحقائق والعلم فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا، وبأن تبدي عناية حقيقية برعاية المجتمع الدولي، بما في ذلك حياة وصحة سكانها، وأن تكف عن نشر الفيروس السياسي، وبالتالي تأليب الأسرة الدولية ضدها والانزلاق أكثر فأكثر إلى طريق الخطأ.

السيد إيلنيتسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني للممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا على قيادتهما وجهودهما لتقديم قرار جامع موحد يهدف إلى التصدي للتحديات العالمية التي يشكلها مرض فيروس كورونا.

وأود أن أنضم إلى هنغاريا والوفود الأخرى التي أعربت عن قلقها إزاء اعتماد وثيقة هامة من هذا القبيل بتصويت مسجل. وأؤيد أيضاً العديد من النقاط التي أثارها وفد المكسيك وإسرائيل في هذا الصدد. ونأسف لمنع اعتماد القرار الجامع ٣٠٦/٧٤ بتوافق الآراء بسبب تعديل على الفقرة ٢٠ أدخل في اللحظة الأخيرة.

وفي هذه اللحظة المهيبة في القاعة التي تدعو فيها الجمعية العامة إلى التضامن في مكافحة مرض كورونا، ندّ عن ممثل الولايات المتحدة مرة أخرى صوت منفرّ في محاولة متجددة لقلب الحقائق رأساً على عقب، وبذل كل ما في وسعه مجدداً لتحويل اللوم ونشر الفيروس السياسي، وهو ما تعارضه الصين بشدة وترفضه رفضاً قاطعاً.

ولا بد لي من الإشارة إلى أن الصين وضعت مرض فيروس كورونا تحت السيطرة على أراضيها في غضون فترة قصيرة جداً وبدأت في تقديم المساعدة والإمدادات إلى البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. وقد تحقق كل ذلك تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني. ولن يسمح الشعب الصيني أبداً لأي فرد أو قوة بتشويه سمعة الحزب الشيوعي الصيني أو تشويهه.

وما برحت الصين تتبادل المعلومات الوبائية، منذ ظهور مرض فيروس كورونا، مع المجتمع الدولي على أساس مستمر وبطريقة منفتحة وشفافة ومسؤولة. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، بدأت الصين اتصالات رسمية منتظمة مع الولايات المتحدة بشأن هذه الجائحة.

ومن ناحية أخرى، ووفقاً لتقارير إعلامية، كانت الولايات المتحدة على علم بمخاطر مرض فيروس كورونا في أوائل أيامه ولكنها اختارت عمداً التقليل من خطورته من أجل "تجنب الذعر". فمن الذي كان يخفي الحقيقة إذا؟ ولماذا تتباهى الولايات المتحدة بالتقنيات الطبية الأكثر تطوراً وبالنظم الطبية الأكثر تقدماً في العالم وتحمل، في نفس الوقت، الرقم القياسي لأعلى عدد من الإصابات؟ ولماذا أصبحت نيويورك مركز الجائحة لدرجة أن مقر الأمم المتحدة اضطر إلى الإغلاق في الذكرى الخامسة والسبعين لإنشائها؟

أعتقد أن الحقيقة باتت الآن واضحة تماماً للمجتمع الدولي وقد فات أوان تصديق أكاذيب الولايات المتحدة وخداعها. إذا كانت الولايات المتحدة جادة حقاً في محاربة مرض فيروس

فإن حقوق الإنسان يمكن ويجب أن توجه التصدي لمرض فيروس كورونا والتعافي منه.

يعترف النص بالأثر السلبي الذي تخلفه الجائحة على الاحتياجات الإنسانية العالمية، ويؤكد من جديد ضرورة كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني والطبي الذين يستجيبون للجائحة على نحو آمن وفي الوقت المناسب ومن دون عوائق. وهو يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز النظم الصحية والاعتراف بقيمة النهج المتكامل لتوحيد الأداء في مجال الصحة. ونرحب على وجه الخصوص بالاعتراف بأن تخفيف مقاومة مضادات الميكروبات أمر حيوي لضمان التأهب للجائحات والوقاية منها.

كما يحثنا على أن نحسن جميعاً من أدائنا عبر مواءمة سياساتنا الداخلية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفيما يتعلق بتغير المناخ، ستواصل المملكة المتحدة دعم الإجراءات المتخذة، بوصفها رئيسة الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فيما نعيد البناء على نحو أفضل.

كما نود أن نعرب عن تأييدنا الثابت للصيغة الواردة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. فهذا جزء حيوي من التصدي للجائحة.

وكان من الممكن، بطبيعة الحال، زيادة تعزيز النص لولا أن بعض الدول الأعضاء تضع خطوطاً حمراء مصطنعة. ويشمل ذلك مقاومة إدراج إشارات إلى جملة أمور منها المدافعون عن حقوق الإنسان بينما هؤلاء هم الذين يقفون في الخطوط الأمامية للتصدي لهذه الجائحة. كما يتضمن رفض الاعتراف بالتأثير غير المتناسب الذي تحدثه الجائحة على المهمشين، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملو صفات الجنسين.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يسجل أن أوكرانيا تنأى بنفسها عن الفقرة ٢٠ من القرار، وذلك للأسباب التي أعرب عنها في تعليق وفد بلدي للتصويت أثناء اعتماد التعديل الوارد في الوثيقة A/74/L.93. ومن المخيب للآمال أن العديد من الوفود، بما فيها وفد بلدي، قد نأت بنفسها عن فقرات من القرار. وقد أعلنت وفود أخرى صراحة أنها لن تنفذ فقرات كاملة، وهو ما يقوض بوضوح مرجعية القرار.

ونأسف للإسراع في اتخاذ القرار بعد شهور عديدة من المداولات. لقد جرى إضعاف القرار بشدة، مع وجود الكثير من التحفظات والنأي بل وتأكيدات بعض البلدان بأنها لن تنفذ أو تتبع فقرات كاملة من النص، بسبب تسييس مرض فيروس كورونا والدعاية المنشورة حول مسألة الجزاءات. وهذا أمر مؤسف تماماً.

السيد ريد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على سرعة عملكم في وقت مبكر من الجائحة لتعيين منسقين لإدارة أعمال الجمعية العامة بشأن مرض فيروس كورونا. فقد مكنا ذلك من أن نجتمع معاً للتصدي للجائحة خلال الأشهر القليلة الماضية.

وأود أيضاً أن أسجل جزيل شكرنا للسفرين راز وسيمونوفيتش وفريقيهما على جهودهم البطولية في توجيه تلك العملية. وكما قلنا منذ زمن طويل في أول جلسة عامة عقدت في نيسان/أبريل، إننا كنا نعرف أن هذه العملية لن تكون سهلة، ولكننا نعتقد أن الأمر يستحق القيام به ويستحق أن يتم ذلك بشكل جيد.

يحتوي النص على العديد من نقاط القوة. وهو يؤكد من جديد التزامنا بالتعاون الدولي والتعددية والتضامن. ويدعو الدول الأعضاء إلى كفالة احترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها أثناء مكافحة الجائحة. وكما قال الأمين العام نفسه،

السيد لام باديللا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): صوت غواتيمالا مؤيدة القرار ٣٠٦/٧٤، المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)" الذي يسره باقتدار سفيرا أفغانستان وكرواتيا.

وتؤيد غواتيمالا مضمون القرار، الذي يستند إلى التضامن والتعاون والمساعدة الطبية التي يجب توفيرها خلال هذه الجائحة. ومن دواعي القلق أيضاً تأثير هذا المرض على الفئات الأضعف، بما في ذلك على المهاجرين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.

ومع ذلك، نود أن نعرب عن تحفظنا فيما يتعلق بالفقرة ٧ من القرار، حيث يمكن تفسير مصطلح "الحقوق الإنجابية" تفسيراً خاطئاً، نظراً لأن تشريعاتنا الوطنية تتوخى سياسات للصحة الجنسية والإنجابية، وليس الحقوق الجنسية والإنجابية، التي يمكن تفسيرها على أنها حق في الإجهاض أو ممارسات الإجهاض التي تتعارض مع التشريع الوطني لغواتيمالا.

السيدة بيو (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أقدم تعليل التصويت هذا باسم وفد جمهورية كوريا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المنسقين، الممثلين الدائمين لأفغانستان وكرواتيا، على قيادتهما المتفانية فيما يخص القرار الذي اعتمد للتو، والمعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)" (القرار ٣٠٦/٧٤).

واليوم، صوتت جمهورية كوريا مؤيدة القرار. إن التحديات غير المسبوقة التي تفرضها الأزمة الحالية تستدعي استجابة عالمية موحدة، ويعتقد وفد بلدي أن القرار الذي اتخذ اليوم يوفر مجموعة واسعة من الأدوات المفيدة لتعزيز استجابة فعالة تقوم على التعاون والتضامن الدوليين.

غير أن جمهورية كوريا صوتت معارضة الفقرة ٢٠ المعدلة. فالفقرة المذكورة منقولة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

مع ذلك، ورغم أننا نأسف لعدم التوصل إلى توافق كامل في الآراء بشأن النص، إلا أننا نرحب باعتماده. ونشكر مرة أخرى المنسقين المشاركين وفريقيهما على توجيه الدفة خلال الأشهر القليلة الماضية.

السيد روغيليس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر المنسقين، كرواتيا وأفغانستان، على عملهما الاستثنائي الذي مكنا من بلوغ هدفنا. فقد أظهرنا طوال العملية قدراً هائلاً من المهنية والشفافية والرؤية المتوازنة للقضايا.

لقد رحب وفد بلدي بحماس، منذ البداية، بمبادرة صياغة قرار جامع بشأن مرض فيروس كورونا. فالوضع قد تطلب رد فعل سريعاً من الدول واتفاقاً فيما بينها على بعض المبادئ الأساسية والإجراءات اللازمة للتصدي الشامل للجائحة معاً.

بيد أن وفد بلدي يأسف، من حيث المبدأ، لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار. وللأسف، كان علينا أن نصوت عليه، ولم تكن تلك رغبتنا. إننا نعيش في أوقات استثنائية تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية ومرونة هائلة، وقبل كل شيء، جرأة من جانب كل منا. ولا يمكننا أن نتهاون في مواجهة عالم يطلب إجابات من الأمم المتحدة ومن كل دولة عضو فيها. ويجب علينا أن نتحد ونتجاوز الفُرقة. ولا بد من تعزيز التعاون الدولي والتضامن، كل ذلك في إطار الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي.

إن التصويت الذي قمنا به اليوم يبعث ببعض الرسائل الواضحة إلى العالم - من الأمم المتحدة إلى العالم - لأن العالم كان يتوقع اتخاذ إجراء سريع. وكان يتوقع بالفعل من الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولية كبيرة وأن تبدي القيادة. واليوم، يود وفد بلدي أن يوضح رسالة واحدة، وهي أنه يجب علينا جميعاً - بدون استثناء - أن نعمل معاً لبناء الأمم المتحدة المستقبلية، ويجب علينا جميعاً أن نعزز تعددية الأطراف، لأن ذلك من واجبنا، وهو واجب تطلب منا جميع شعوبنا أن نؤديه.

يمكن أن يشكل التحصين الواسع النطاق منفعة عامة عالمية، شريطة ألا تكون اللقاحات كافية ومأمونة وذات نوعية جيدة وفعالة وناجعة فحسب، بل يجب أيضا ألا تثير أيضا شواغل أخلاقية، وأن تكون متاحة للجميع بوجه خاص. ونأسف لاستبعاد المنظمات الدينية من قائمة المنظمات التي تؤدي دورا هاما في التصدي للجائحة. فالمنظمات الدينية تقوم، من خلال مستشفياتها وعياداتها ومستوصفاتها ومدارسها ومنظماتها الخيرية، بدعم الناس في الميدان، ولا سيما أكثرهم تضررا من الجائحة.

وعلاوة على ذلك، يؤدي الزعماء الدينيون دورا حاسما في تعزيز الحوار والتسامح. بيد أن صياغة الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق كان ينبغي أن تنقيد بالصياغة المطبقة والمتفق عليها في قرارات الجمعية العامة المتخذة بتوافق الآراء، لكفالة حرية الدين والمعتقد وحرية التعبير في هذا السياق. ومن الأهمية بمكان إدراج إشارات محددة إلى كبار السن في النص، بالنظر إلى ما أحدثته الجائحة من أثر على المسنين في كثير من البلدان. وكان ينبغي التأكيد على هذا الشاغل من خلال التشديد على أن قرارات الرعاية الصحية التي تمس كبار السن ينبغي أن تحترم دائما حقهم في الحياة وألا تفسر على خلاف ذلك.

ويسرنا أن نرى الاهتمام بهيكل الدَّين الدولي والنظام المالي الدولي كجزء لا يتجزأ من استجابتنا المشتركة للجائحة. غير أن صياغة أقوى بشأن الحاجة إلى تجديد البنيان المالي الدولي كان من شأنها أن تعطي النص وقعا أكبر. إن تخفيض الديون التي تتنقل كاهل أفقر الدول، إن لم يكن إلغاؤها، أمر أساسي لكفالة أن تكون جميع البلدان في وضع يمكنها من تلبية احتياجات شعوبها خلال الجائحة. ونحن نشيد بإدراج صيغة شاملة بشأن تغير المناخ وحماية البيئة. وفي هذا الصدد، من الضروري كفالة أن تدمج استراتيجيات الإنعاش جميع الركائز الثلاث للعمل

التي اعتمدت قبل خمس سنوات تقريبا. ويعتقد وفد بلدي أن الصياغة لا تعالج بشكل كامل التحديات والاحتياجات المترتبة على جائحة كوفيد-١٩ اليوم.

ويشدد وفد بلدي أيضا على أهمية تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب عند التصدي لأزمة كوفيد - ١٩. ونحن نقدر أن الاستثناءات الإنسانية ذات الصلة من تدابير الجزاءات يجري توفيرها بشكل ملائم لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستمع الآن إلى بيان بعد اعتماد القرار.

رئيس الأساقفة كاسيا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن الشكر للمنسقين، الممثلة الدائمة لأفغانستان، السيدة أديلا راز، والممثل الدائم لكرواتيا، السيد إيفان سيمونوفيتش، على عملهما.

وقد أكد البابا فرانسيس مؤخرا أن

”الجائحة الحالية أوضحت اعتماد بعضنا على بعض: فنحن جميعاً مرتبطون ببعضنا البعض، سواء في المنفعة أو في الضرر. وبالتالي، لكي نخرج من هذه الأزمة في حالة أفضل من ذي قبل، يجب أن نخرج منها معاً“.

ولهذا السبب، أيد الكرسي الرسولي فكرة هذا القرار الجامع (القرار ٧٤/٣٠٦) منذ البداية، وأكد خلال المفاوضات على الحاجة إلى اتباع نهج مشترك قائم على توافق الآراء. ومن المؤسف أن هذا القرار الجامع، الذي بودر بتقديمه كوسيلة لإظهار أن الجمعية العامة تقف صفا واحدا، قد اتخذ بدون توافق الآراء. والكرسي الرسولي، شأنه شأن كثيرين آخرين، كان يفضل أن يرى تخصيص وقت أطول بكثير لمناقشة المسائل الصعبة.

وفيما يتعلق بمضمون القرار بحد ذاته، يود وفد بلدي أن يعرض النقاط التالية وأن يعرب عن تحفظ واحد.

وقد أظهرت الجمعية العامة التزاما يفوق حد التصديق بصياغة استجابة شاملة ومنسقة وعملية المنحى للجائحة كوفيد-١٩ خلال الأشهر الستة الماضية. وأعتقد أن القرار ٧٤/٣٠٦ يستجيب تماما لهذه اللحظة. ففي الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، توفي أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص بكوفيد-١٩ وأصيب أكثر من ٢٥ مليون شخص بالفيروس. إن العالم يعاني من أسوأ ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. ويزداد عدم المساواة والفقر، ويعاني المزيد من الناس من الجوع. إننا نواجه بالفعل أكبر كارثة عالمية منذ إنشاء هذه المنظمة الهامة، الأمم المتحدة.

واليوم، رأينا أن الجمعية العامة مستعدة للاستجابة. وعلى الرغم من أننا كنا نود اعتماد قرار بتوافق الآراء، فإننا نرى مع ذلك أن الجمعية العامة يمكن أن تكون متحدة في دعم التضامن والتعاون بين الدول والأجيال والمؤسسات. وبالعامل معا، عقدنا العزم على خدمة أضعف الفئات من بيننا والتزمنا التزاما موحدًا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها خطة لإعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة.

ويضفي القرار المتخذ اليوم الطابع الرسمي على اتفاقنا وانسجامنا. فهو يوفر للجمعية العامة الدعم الذي تحتاج إليه للعمل الحاسم الذي يضطلع به الأمين العام ويشجع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على اتخاذ المزيد من الإجراءات. والرسالة القوية التي أرسلتها الجمعية العامة اليوم مهمة في هذا الوقت. وأعتقد اعتقادًا جازمًا أن القرار سيحدث تغييرًا حقيقيًا على أرض الواقع وسيمهد الطريق من أجل إيجاد عالم أفضل للجيل القادم.

في الختام، أعيد الإعراب عن تقديري وتقدير زميلي في التنسيق، السفير إيفان شيمونوفيتش، لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاركتها البناءة والهادفة طوال العملية. فبفضل المرونة التي أبدتها الأعضاء وتفانيهم في سبيل تحقيق

المناخي: التخفيف والتكيف والمرونة. وينبغي ألا تقلل الجائحة من الاهتمام الذي نوليهِ لأزمة المناخ، التي لا تزال تشكل إحدى أخطر حالات الطوارئ العالمية.

أخيرًا، وتمشيا مع تحفظه الذي أعرب عنه خلال المؤتمرين الدوليين اللذين عقدا في بيجين والقاهرة، يعيد الكرسي الرسولي التأكيد على أنه يعتبر عبارة "الصحة الإنجابية والمصطلحات المتصلة بها" تنطبق على مفهوم كلي للصحة، يشمل الشخص، رجلا كان أم امرأة، في مجمل شخصيته وعقله وجسده. ويرفض الكرسي الرسولي، بصفة خاصة، التفسير الذي يعتبر الإجهاض أو إمكانية الإجهاض أو الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين أو إجهاض الأجنة التي تُشخص بمشاكل صحية أو الحمل لفائدة الغير أو التعقيم أبعاداً "للصحة الإنجابية" أو جزءاً من التغطية الصحية الشاملة.

السيدة راز (أفغانستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بصفتي الوطنية، وكذلك بصفتي أحد منسقي الجمعية العامة بشأن المبادرات المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

أولاً، أود أن أعرب عن تضامن أفغانستان مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تكافح كوفيد-١٩. ونعرب عن خالص تعاطفنا وتعازينا لمن فقدوا ذويهم.

إن القرار ٧٤/٣٠٦، بشأن الاستجابة الشاملة والمنسقة لجائحة مرض فيروس كورونا، لا يساعد على تنسيق استجابتنا لكوفيد-١٩ فحسب، بل إنه يشكل أيضا إحياء لذكرى ضحايا الجائحة. وأكرر الإعراب عن إعجابي بقيادة ورؤية رئيس الجمعية العامة، السيد محمد بندي. فقد كان دعمه للمنسقين، أفغانستان وكرواتيا، وثقته بهما أداة فعالة في نجاح القرار. وقدم أعضاء فريقه المساعدة لنا بخبرتهم طوال العملية ونشعر بالامتنان الشديد إزاء ذلك. كما نعرب عن الامتنان على قيادة الأمين العام وفريق مكتبه وإزاء ما شاطره خبراء الأمانة العامة من معرفة على صعيد المساعدة التقنية والمشورة الأساسية.

بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ليحلوا محل الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، بموجب قرارها ٢٠٣/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إنشاء المجلس المكون من ١٠ أعضاء ويتألف من عضوين عن كل مجموعة من مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية. ويذكر الأعضاء كذلك أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها ٢١٤/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أن تظل مدة الولايات اللاحقة لأعضاء المجلس عامين تبدأ في ١٦ أيلول/سبتمبر كل سنتين، وأنه بوسع مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية أن تعيد ترشيح أحد عضويتها في المجلس لفترة إضافية واحدة تلي عضويته تلك، علما بأنه لا يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تحتفظ بالعضوية لأكثر من فترتين متتاليتين، ومع مراعاة أهمية كفالة استمرارية أعمال المجلس وتناوب الأعضاء فيه. وفي هذا الصدد، تلقت الأمانة ترشيح بوتان.

وأشير إلى أن بوتان قد انضمت للمجلس بالفعل لفترة عضوية واحدة، من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، وأن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أعادت ترشيحها لفترة عضوية أخرى، من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١. وفي هذا السياق، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين بوتان عضوا في مجلس إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لفترة تبدأ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ وتنتهي في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٤/٤١٤ باء)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ط) من البند ١١٥ من جدول الأعمال، وفي البند ١١٥ ككل؟
تقرر ذلك.

منفعة أعظم وأشمل للجميع، يشكل اتخاذ القرار ٣٠٦/٧٤ نجاحا لهم وشهادة على عملهم وجهودهم الدؤوبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقديري لجميع أعضاء الجمعية العامة على صبرهم ومشاركتهم في العملية التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة. إن من الواضح أن العمل الهام حقا الذي اضطلع به السفيران راز وشيمونوفيتش وأعضاء فريقيهما عمل رائع. فقد بذلوا قصارى جهدهم في ظل ظروف صعبة، ولكنهم قاموا بالعمل الشاق المطلوب. فقد استمعوا وفعلوا كل ما في وسعهم لإشراك الأمانة العامة وكل من يستطيع مساعدتنا للوصول إلى ما وصلنا إليه اليوم. وليس لدى ما أضيفه سوى أن أشكرهم باسم الجمعية العامة على العمل الممتاز الذي أنجزوه.
إن معنى القرار ٣٠٦/٧٤ معروف لنا جيدا. وقد أشارت جميع البيانات التي أدلى إلى أهمية هذا القرار. وبطبيعة الحال، أشار آخرون أيضا إلى أن ثمة حاجة ليس إلى القرار فحسب، بل كذلك إلى أن نكفل الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها.

في الختام، أود أن أقول ببساطة إن اتخاذ القرار ٣٠٦/٧٤ خطوة ممتازة للجمعية العامة، التي أشكرها بالنيابة عن الميسرين، اللذين عملا بجد مع مكنتي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين ١٤ و ١٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (ط) تعيين أعضاء في مجلس إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنتقل الجمعية العامة الآن إلى تعيين أعضاء في مجلس إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/74/L.57)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية لعرض مشروع القرار A/74/L.57.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): اسمحوا لي في بداية حديثي أن أتوجه إليكم بالتقدير والعرفان على القيادة المتميزة التي حازت عليها هذه الهيئة الموقرة تحت رئاستكم خلال الفترة المنتهية، وخاصة قيادتكم خلال الأوقات الحرجة التي مررنا بها نتيجة جائحة كوفيد-١٩. لقد كان لدوركم الشخصي في تقديم القيادة الهادئة والحكيمة والمتزنة لأعمال الجمعية العامة ولأعمال الأمم المتحدة بشكل عام الدور الأكبر في الحفاظ على فعالية هذه المؤسسة الدولية وبقيائها فاعلة خلال هذه الفترة.

نجتمع اليوم في وقت نشهد فيه أحد أهم التحديات الصحية التي يواجهها عالمنا اليوم والمتمثل في انتشار جائحة كوفيد-١٩. هذه الجائحة التي اجتاحت عالمنا وحصدت أرواح ما يقارب المليون من البشر خلال فترة زمنية لا تتجاوز التسعة أشهر، وأصابت حوالي ٢٨ مليون شخص حول العالم، كما أن هذا الوباء الذي يهدد الأمن الصحي الدولي، ألحق أضراراً بليغة باقتصاديات دول العالم وتسبب في توقف كل سبل ومناحي الحياة وترك العالم في عزلة جبرية ووحدة مؤلمة خشية أن تطالهم الإصابة بهذا العدو الخبيث الذي لا يميز بين رجل وامرأة وبين شيخ كبير أو طفل رضيع.

ومن هنا اسمحوا لي أن أتقدم بالعزاء والمواساة للإنسانية حول العالم، في كل مكان، حيث نجد من فقد عزيزاً له، وأن أتمنى الشفاء لجميع المصابين، وأن نعرب عن دعمنا الكبير وامتناننا لمن هم في خطوط الدفاع الأمامية لما يبذلونه من جهود عظيمة وشجاعة فائقة في مكافحة جائحة كوفيد-١٩ التي يواجهها العالم بمختلف أطيافه ودياناته وعرقياته.

بينما يشهد العالم هذا الوباء غير المسبوق الذي أثبت لنا مدى هشاشة النظام العالمي في مواجهة فيروس لا يرى بالعين المجردة وتسبب في خسائر مأساوية في الأرواح ليكون لنا ناقوس خطر يذكرنا بمحدودية الجهود الفردية لاحتواء جائحة بهذا الحجم وتخفيف آثارها السلبية، مما جعلنا أكثر إدراكاً لأهمية التعاون والتضامن لتجاوز خلافاتنا وأن نعي جيداً أن العمل سوياً على تعزيز استجابة عالمية شفافاً وقوية ومنسقة وواسعة النطاق سيمكننا من مكافحة التهديدات الصحية العالمية وإرساء أسس صلبة لنمو قوي مستدام متوازن شامل، ويمكن الأمم المتحدة من قيادة العمل الدولي لتكثيف الجهود العالمية لمكافحة الجوائح التي تهدد الأمن الصحي العالمي.

لقد بادرت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية منذ بدايات الأزمة بصياغة مشروع قرار في إطار البند ١٢٣ من جدول أعمال الجمعية العامة، يدعو إلى تكثيف التعاون الدولي وتنسيق استجابة عالمية ملموسة وقوية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ وذلك بالتعاون مع مملكة البحرين وكندا وجمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية لبنان والمملكة المغربية وسلطنة عمان وجمهورية سنغافورة ودولة الإمارات العربية المتحدة، تمت صياغة مشروع القرار (A/74/L.57) المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)".

تم ذلك بالاستعانة بمخرجات مؤتمر القمة الاستثنائي الافتراضي لقادة مجموعة العشرين الذي عقد في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٠، والذي دعي له عدد من الدول والمنظمات والهيئات الدولية للمشاركة في تقديم كل الجهود الممكنة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ حيث كانت لمخرجات القمة أثر بالغ في التخفيف من الآثار السلبية للجائحة على الجوانب الصحية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية وفي ربط دول العالم بعضها ببعض في جهد مشترك موحد.

قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): طلبت الكلمة بغرض الاستفسار بداية عن القواعد الإجرائية التي تحكم موضوع الرسالة التي قدمها عدد من الدول الأعضاء حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/74/L.57، وهو كما تذكرون، مشروع القرار الذي لم تنجح الجمعية العامة في اعتماده بعد كسر الإجراءات الصامتة. نحن هنا نستند إلى إجراءات اعتماد مشاريع القرارات التي نص عليها المقرر ٥٤٤/٧٤ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ المعنون "إجراءات اتخاذ قرارات ومقررات الجمعية العامة في أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)" هذا المقرر كما تذكرون فرض قاعدة الإجماع كشرط لاعتماد مثل هذه القرارات. هنا أود أن أعرض فهمنا الإجرائي والقانوني بخصوص مشروع القرار المعنون "توحيد الجهود العالمية في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-١٩"، الذي شاركت في تقديمه البعثات الدائمة المحترمة لكل من: المملكة العربية السعودية، كندا، لبنان، البحرين، جمهورية مصر العربية، العراق، الأردن، المغرب، عُمان، سنغافورة ودولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن عدد من الدول الأعضاء الأخرى التي نقدرها ونحترمها. تم تقديم مشروع القرار هذا في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وصدر في الوثيقة A/74/L.57.

من حيث الشكل والإجراءات، لا يمكن إعادة النظر في طلبات الدول المقدمة لمشروع القرار، حيث لم تعمم نسخ من مشروع القرار على وفود الدول الأعضاء وإعلامها بإعادة مناقشة الاقتراح أو طرحه للتصويت في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد الجلسة، وذلك استناداً للمادة ١٢٠ من النظام الداخلي. أما من حيث المضمون، فإن الرسالة المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الدول

ومنذ بدء صياغة مشروع القرار عملنا مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية بشكل شامل وشفاف وأجرينا مشاورات مطولة لضمان مراعاة شواغل الدول الأعضاء ومقترحاتها لإدماجها إلى أقصى حد ممكن في مشروع القرار. وبذلنا قصارى جهدنا لكي يكون مشروع القرار في صيغته النهائية متوازناً ليتوافق مع مصالح الدول الأعضاء من أجل تقديم المساعدة إلى جميع البلدان النامية دون تمييز أو استثناء وفي الوقت المناسب للتعامل مع هذه الحالة الطارئة، ولكي يستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء حتى تتمكن من الوصول إلى توافق عام.

وإنه لمن المؤسف للغاية أن تم كسر الإجراءات الصامتة على هذا القرار بعد أن توصلنا إلى الصيغة النهائية لمشروع القرار على الرغم من الدعم الواسع له والذي يتجلى في تقديمه من قبل ما يقارب الـ ١٢٠ دولة، متجاوزاً بذلك الأغلبية البسيطة في الجمعية العامة. ويشير هذا المستوى من الدعم للقرار إلى الإمكانات التي سيوفرها للدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية، والأشخاص المستضعفين من كبار السن والنساء والفتيات والمشردين واللاجئين والأشخاص من ذوي الإعاقة والمناطق الأكثر ضعفاً في مواجهة هذه الجائحة.

وفي الختام، اسمحوا لي أصالة عن المملكة العربية السعودية، ونيابة عن البحرين وكندا ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وعمان وسنغافورة والإمارات، أن أضع بين أيديكم مشروع القرار A/74/L.57 المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)" متمنياً أن يتم اعتماده بتوافق الآراء، وأن ننحي مصالحنا الضيقة جانباً لضمان مكافحة الأوبئة الصحية ومعالجة آثارها السلبية وأن نتيقن أن تضامناً وتعاوناً هما السبيل الوحيد لاجتياز هذه الأزمة والنهوض بأوطاننا وتحقيق الرخاء والرفاه لشعوبنا ولإنسانية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/74/L.57.

المبادرات المتعلقة بكوفيد-١٩ وذلك لتعزيز الاستجابة الدولية لذلك التحدي واتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع آثاره الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أشار معالي رئيس الجمعية العامة في تلك الرسالة إلى ملاحظة تعدد مشاريع القرارات ذات الصلة بالجائحة والاتفاق على ضرورة تنسيق الجهود والمبادرات في هذا الإطار. ونحن لا نزال مؤمنين بضرورة بذل الجهود بشكل جماعي ومتوازن وبعيداً عن الاعتبارات السياسية وعن أي عقبات أو أي شكل من أشكال التمييز. هذا إلى جانب إيماننا بضرورة ألا نقع في فخ تعدد القرارات وتنوعها وتشابك الصلاحيات. وقد اتخذنا كما لاحظتم منذ دقائق فقط القرار ٣٠٦/٧٤، وهو القرار الشامل لمكافحة تحديات كوفيد-١٩ الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

ولأجل التذكير في الختام، فنحن هنا لا نناقش مضمون مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/74/L.57. فلم يخضع مضمون مشروع القرار هذا لعملية تفاوض أو نقاش شفاف ومباشر بين الدول الأعضاء، ولم تعقد أي جلسة حوار حول مضمون مشروع القرار. نحن نناقش الآن هذه المسألة من الناحيتين القانونية والإجرائية. نريد اليوم الحصول، معالي رئيس الجمعية العامة، على إجابات واقعية وتفسيرات قانونية لهذه المسألة استناداً للنظام الداخلي الذي يحكم عمل الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لتوضيح أن فهمنا جلي: تم كسر إجراءات الصمت؛ ولم يكن مشروع القرار A/74/L.57 مرفوضاً. وفي ذلك الوقت، كانت الإجراءات تقتضي أن أي اعتراض، بغض النظر عن العدد، يعني أن الصمت قد انكسر وأن المسألة لم ترفض في حد ذاتها. كان هذا هو التفاهم ببساطة. لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد الذي قدم تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.57 المعنون ”توحيد الجهود العالمية في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-١٩“.

المقدمة لمشروع القرار تضمنت مغالطات كثيرة وكبيرة، من بينها وصف مشروع القرار الذي لم يتم اعتماده بعد كسر إجراء الصمت بأنه من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي ينبغي أن تحيط علماً بها في جلستها العامة الأولى التي ستعقد بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. إن هذا التصرف لا يتسق مع الفقرة (ب) من المقرر ٥٤٤/٧٤ التي تنص على ما يلي:

”إذا لم يُكسر الصمت يُعتبر القرار معتمداً، وينبغي للجمعية العامة أن تحيط علماً بالقرار في جلستها العامة الأولى المعقودة من بعد وقف التدابير الاحترازية حالما تسمح الظروف بذلك“.

أود في هذا الإطار أن أذكر الدول الأعضاء بالحقائق التالية:

أولاً، كما هو معروف للجميع، لم يعتمد مشروع القرار A/74/L.57 المشار إليه وذلك بعد كسر الصمت من جانب عدد من الدول. وأحيلكم في هذا الصدد إلى رسالة معالي رئيس الجمعية العامة المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، والتي أعلمنا بموجبها بكسر الإجراء الصامت وعدم اعتماد مشروع القرار. ولم تتضمن تلك الرسالة بطبيعة الحال إشارة إلى أي إجراء لاحق أو إعادة مناقشة مشروع القرار بعد استئناف الجلسات العامة للجمعية.

ثانياً، كما تعلم الدول الأعضاء هناك عدد من مشاريع القرارات التي تم كسر الصمت بشأنها خلال فترة التدابير الاحترازية التي اتخذتها الجمعية العامة للحد من انتشار جائحة كوفيد-١٩. لكن مشاريع القرارات هذه التي لم تعتمد لم يتم إدراجها أو إعادة مناقشتها بمجرد استئناف الجلسات العامة. وهذا يؤكد فهمنا الصحيح لمضمون المقرر ٥٤٤/٧٤.

ثالثاً، بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، عيّن معالي رئيس الجمعية العامة كلاً من سعادة الممثل الدائم لأفغانستان والممثل الدائم لكرواتيا كمنسقين مشاركين للعمل على توحيد وتنسيق

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/74/L.57، منذ تقديم مشروع القرار، إضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، وهي: أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، بربادوس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بوركينا فاسو، بروندي، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، قبرص، كوت ديفوار، السلفادور، إثيوبيا، فيجي، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، أيرلندا، إسرائيل، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، ملديف، مالي، مالطة، موزمبيق، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، نيوزيلندا، النيجر، النرويج، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، جمهورية كوريا، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب السودان، إسبانيا، دولة فلسطين، سويسرا، طاجيكستان، توغو، تونغا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام، زامبيا وزمبابوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا،

كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غابون، غامبيا، جورجيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، صربيا، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، إسواتيني، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، الجمهورية العربية السورية

اعتمد مشروع القرار A/74/L.57 بأغلبية ١٢٢ صوتاً
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظراً لتأخر الوقت، سنستمع
مقابل عدم اعتراض أحد، مع امتناع ٣١ عضواً عن التصويت
إلى المتكلمين المتبقين في الساعة ١٥/٠٠ من يوم الاثنين، ١٤
(القرار ٣٠٧/٧٤).
أيلول/سبتمبر، في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.